

دولة الإمارات العربية المتحدة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة

الدولة الفلسطينية في مواجهة الفكر الصهيوني

الدولة الفلسطينية
في مواجهة الفكر الصهيوني

أغسطس ٢٠٠١

المحتويات

تقــديم

لقد جددت الإنتفاضة الفلسطينية المباركة التأكيد على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بصورة تتجاوز كل الشكوك وترقى على جميع الخيارات والمساومات السياسية البديلة .

ولأن هذا الحق الفلسطيني ثابت في جميع المواثيق الدولية وأيدته جميع الأطراف المنصفة للفلسطينيين فإن مسألة تجسيده على أرض الواقع متروكة لنتائج جولات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي سواء في معركته المسلحة أو في معركته السياسية .

لم يعد هناك مجال للإختلاف على أن مسؤولية تحقيق السلام في الشرق الأوسط هي مسؤولية أكيدة في حق المجتمع الدولي بالدرجة الأولى لإعتبار أن المجتمع الدولي كان على صلة دائمة تختلف جولات ومراحل هذا الصراع الذي يمتد لأكثر من نصف قرن.

وتتضح معالم المسؤولية للمجتمع الدولي بالعودة الى ظروف ومعطيات إنشاء الكيان الإسرائيلي والتي وجدت أصلاً نتيجة نسيج خيوط مؤامرة دولية متكاملة العناصر ومتداخلة المواقف والمعطيات .

ومن الطبيعي أن الكيان الدخيل على جسد الأمة والواقع الجغرافي والتاريخي للمنطقة يعتمد على ما يتلقاه من صور وأدوات وأشكال دعم خارجي حتى يضمن استمراره كياناً قائماً أولاً ثم يحاول تبعاً لذلك التكيف مع ثوابت ومتغيرات المكان .

ولما كان الكيان الإسرائيلي الفقير الى أدلة التاريخ والمصطنع الوجود على مستوى الجغرافيا والمفكك على مستوى البناء الإجتماعي ، لما كان هذا هو وضعه فلم يكن أمامه خيار آخر سوى محاولة صناعة تاريخ لوجوده حتى لو حصل ذلك على حساب الحقيقة المؤكدة في تاريخ المنطقة وإنسان المنطقة .

وأضاف الكيان الإسرائيلي الى عبقرية تحريف التاريخ عبقرية أخرى والمتمثلة في

عبقرية تحريف القناعات والسياسات خصوصاً لدى معسكر القوى العالمية التقليدية وإن كانت هي التي عملت أو أسهمت في بعث هذا الكيان الدخيل في جغرافيا منطقة الشرق الأوسط .

لقد أكدت الأحداث والتحولات المتلاحقة أن المدى البعيد للخطة الغربية هي قطع الطريق أمام أية محاولة من جانب الأمة العربية للتوحد وذلك من خلال غرس هذا الخنجر المسموم في الجسد العربي ليكون الوجود البديل للوجود الإستعماري القديم في المنطقة ، وربما استطاع الوجود الإسرائيلي في المنطقة أن يحقق ما لم تستطع جميع المحاولات الإستعمارية السابقة تحقيقه في تاريخ غزوها للمنطقة العربية .

الا أن وجود ما يصطلح عليه بفائض القوة الإسرائيلي والدعم الغربي غير المحدود والعبقرية الإسرائيلية التحريضية والتشويهية للمكان وتاريخ المكان ، كلها سيناريوهات لم تفلح في تجاوز الحقائق الباطنة في نفوس أبناء المنطقة ليتأكد لبقية العالم ، وباندلاع انتفاضة إيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ أن لا شيء تغير في الأحاسيس الداخلية وأن الطريق لا زال معبداً بمستحيلات تتجاوز الفوارق العربية الإسرائيلية.

إننا في مركز زايد للتنسيق والمتابعة عندما نقدم كتابنا هذا فإننا نجدد التأكيد على جوهرية ومركزية قضيتنا العربية وأنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة دون تحقيق المطلب الشرعي ، والتاريخي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف لأن حقيقة التاريخ أكبر من جميع سيناريوهات غرف السياسة ومؤامرات سياسة إسرائيل .

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

مقدمـــة

لاجدال فى أن جوهر القضية الفلسطينية يكمن فى صراع على «الارض» بين الفلسطينيين، اصحاب الحق الشرعى فيها، من ناحية، وبين الحركة الصهيونية، التى تدعى لنفسها باسم يهود العالم قاطبة، حقوقا على «الارض» ذاتها تحاول تبريرها باستخدام اساطير دينية وعرقية، غير أن هذا الصراع لم يكن قط صراعا ثنائيا مقصورا على طرفيه الفلسطينى والصهيونى فحسب. كما لم يكن أيضا مجرد نزاع على رقعة او مساحة من الارض يمكن فضه او انهاؤه بتقسيم هذه الرقعة او وضع حدود وعلامات بين المتنازعين عليها، فقد انخرطت فى هذا الصراع منذ لحظته الاولى اطراف دولية عديدة، وانطوى على ابعاد حضارية ودينية لا تقل خطورة عن ابعاده السياسية والاقتصادية والامنية، مما جعله يبدو كصراع مصير بالنسبة للعديد من هذه الاطراف، بما فى ذلك الاطراف غير المباشرة، وليس فقط بالنسبة للفلسطينيين او اليهود، اى أن القضية الفلسطينية ولدت كقضية دولية، بحكم تعدد الاطراف المشتبكة فيها، وكقضية متعددة الابعاد، بحكم طبيعة الصراع ذاته.

ويعود تدويل هذه القضية وتشابك ابعادها إلى اسباب ثلاثة:

الاول: الطبيعة العالمية لما يسمى «بالمسألة اليهودية» ذاتها.

والثانى: حرص القوى المسيطرة فى النظام الدولى، وبالذات القوى الغربية، على تبنى مطالب الحركة الصهيونية ودعمها لاسباب استراتيجية فى مقدمتها الحيلولة دون تحول هذه المنطقة المتجانسة حضاريا وثقافيا إلى قوة سياسية موحدة.

والثالث: مخاوف دول الجوار الفلسطينى من قيام دولة يهودية قوية فى وسطها مرتبطة ارتباطا حتميا بالخارج ومختلفة حضاريا وثقافيا عنها.

وربما كان وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧ هو أول خطوة عملية نحو تدويل القضية

الفلسطينية بعد أن اصبحت بريطانيا، او اعطت لنفسها الحق فى أن تصبح، طرفا مباشرا فيها، ثم باتت عملية التدويل طابعا عالميا بعد أن فوضت عصبة الامم بريطانيا، بموجب صك الانتداب المبرم بينهما، أن تعمل - بوصفها الدولة المنتدبة - على اقامة «وطن قومي» لليهود فى فلسطين، واكتملت حلقة التدويل حين بدأت الشعوب والدول العربية تتحرك استجابة لنداءات الاستغاثة الصادرة عن الحركة الفلسطينية من اجل العمل على انقاذ الوطن الفلسطينى والشعب العربى فيه، وهكذا تحول الصراع ومنذ البداية إلى صراع بين الحركة الصهيونية وقوى الاستعمار التقليدية والغرب من ناحية، وبين حركة التحرر الوطنى الفلسطينى وقوى التحرر العربى والاسلامى من ناحية اخرى.

وقد برز الطابع الدولى للقضية الفلسطينية بوضوح تام فى جميع المراحل التالية التى مرت بها هذه القضية حتى الآن، سواء على مستوى الصراع والصدام المسلح وما تسببت فيه من حروب او على مستوى محاولات البحث عن تسوية سلمية أو حل لهذا الصراع، فتقسيم فلسطين كان قراراً دوليا اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة، بصرف النظر عن أهليتها فى اتخاذ مثل هذا القرار او شرعيته، واعلان قيام اسرائيل تم بعد تخلي الدولة المنتدبة عن مسئولياتها الدولية على فلسطين من جانب واحد، وجميع الحروب التى اندلعت بسبب القضية الفلسطينية كانت حروبا دولية بكل معنى الكلمة، حيث ارتبط الصراع على فلسطين ارتباطا عضويا بالصراع على النفوذ بين القوتين العظميين قبل انهيار الاتحاد السوفيتى.

كذلك كانت جهود التسوية، فالولايات المتحدة كانت طرفا رئيسيا فى جميع الاتفاقيات والجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية، بدءا بالاتفاق المصرى - الاسرائيلى فى كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وانتهاء بالاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى الذى ابرم فى اوسلو ووقع فى واشنطن عام ١٩٩٣، وفى جميع الحالات فقد اثارت هذه الاتفاقيات ردود فعل دولية متباينة تؤثر على مصالح اطراف اقليمية وعالمية، كما أنه اصبح فى حكم المسلم به أن مصير التسوية يتوقف اساسا على حجم الجهود الدولية التى ستحشد خلفها لإنجاحها. ومدى قبول الاطراف المعنية لها والتزامها بها. (١)

وبالرغم من دولية الصراع حول «الارض الفلسطينية» وتشابك عناصره، يظل هناك عاملان يؤثران على نحو جوهرى فى مجريات هذا الصراع ومستقبله، اولهما: احساس «العقل الاسرائيلي» ومن ثم «ذهنيته التفاوضية» بامتلاكه لما يسمى «بفائض القوة» الذى يكفل له فرض شروطه ورؤاه على مسيرة التفاوض وتجاهل الحقوق الفلسطينية فى مفاوضات التسوية النهائية التى توقفت نهائيا فى الوقت الحالى بعد وصول شارون للحكم وتضخم الاحساس بان «القوة» هى اللغة الوحيدة التى يفهمها الفلسطينيون.

ويمكن القول بان السنوات العشر الاخيرة التى بدأت بمؤتمر مدريد، وهو صيغة اميريكية بالكامل للسلام بين العرب واسرائيل، اعطت اسرائيل كل ما تطلبه من وضع اقليمى يمكنها من الاستفراد بالاطراف العربية بعيدا عن بعضها البعض، كما أن هذه السنوات العشر ذاتها اقترنت بكفالة اميريكية منهجية لتضخم الذات الاسرائيلية المستندة إلى «فائض القوة» ضد الفلسطينيين والعرب مجتمعين، فهناك احتكار نووى اسرائيلى ضد كل دول المنطقة تتبناه الولايات المتحدة، وهناك ثلاث غواصات متطورة للغاية تطوعت المانيا باعطائها لاسرائيل هدية شبه مجانية، وبالحاح اميريكى، فضلا عن التحالف الامنى / العسكرى بين اسرائيل وتركيا، والارتباط العضوى بين اسرائيل والاسطول السادس الاميريكى فى البحر المتوسط، وهى المعطيات التى ترتب عليها اتجاه اسرائيل إلى تغيير قواعد وسيناريوهات التعاطى مع الشأن العربى سواء بالنسبة للفلسطينيين او فيما يخص لبنان وسوريا ومصر أيضا. (٢)

اما البعد الاخر الاكثر حسما فى تحديد مستقبل الصراع العربى / الاسرائيلى فى مواجهة ذلك الاحساس «بفائض القوة» الاسرائيلى فهو ما تجسده احداث «انتفاضة الاقصى» التى تبرهن على استمرار جذوة المقاومة لمشاريع تصفية الحق الفلسطينى المشروع فى اقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وبالرغم من أن موازين القوى ليست فى صالح الطرف الفلسطينى أمام الآلة العسكرية الاسرائيلية المتضخمة الا أن الاسرائيليين انفسهم، قبل غيرهم، يعترفون بفداحة ما تكبدته اسرائيل من

خسائر عسكرية واقتصادية وسياسية بفعل اعمال المقاومة المشروعة للاحتلال الاسرائيلى منذ اقدام شارون على اقتحام المسجد الاقصى وحتى كتابة هذه الدراسة فى أغسطس عام ٢٠٠١.

فبالاضافة إلى الخسائر البشرية التى تتكبدها اسرائيل اصبح جيشها فى الاراضى المحتلة يعانى من الانهاك وزادت نسبة الانتحار بين صفوفه، كما أن قيادة الجيش اخذت ترسل جنود الاحتياط إلى الاراضى المحتلة بزيادة مضطرده ليحلوا محل جنود الخدمة النظامية فى هذه المناطق لتخفيف الضغط عليهم، كما أن الوضع الاقتصادى فى ترد لكساد عمليات بيع المنتجات الزراعية وانخفاض حركة تسويقها، اما بالنسبة للسياحة اهم مصادر العملة الصعبة لاسرائيل فانها اكثر تضررا من اى صناعة اخرى بالرغم من الرحلات الجماعية التى تنظمها الجاليات اليهودية فى شتى بقاع العالم وتسمى «الرحلات التضامنية» مع اسرائيل، كما أن اسرئيل فى وضع سياسى داخلى مضطرب، فالانتفاضة كانت عاملا رئيسيا فى اسقاط حكومة باراك، وهى أيضا التى ستحدد مصير حكومة شارون الحالية، ولاشك فى أن الضرر الذى ستحدثه الانتفاضة باستمرارها لدولة اسرائيل ومؤسساتها وسكانها على المدى البعيد سيكون اشد تأثيرا واكثر وضوحا فى المستقبل. (٢)

وقد بات من الواضح أن انتفاضة الاقصى، أفلحت عبر هذه التطورات في تغيير الكثير من محددات وملامح التسوية الممكنة، وهو الامر الذى يمكن رصده فى البعدين التاليين:-

اولاً: اعلاء سقف التوقعات الفلسطينية: فعلى الرغم من مسئولية شارون عن اندلاع الانتفاضة، على الاقل وفقا للتداعى المنطقى للاحداث، الا أن ذلك لا يعدو كونه السبب المباشر لقيامها، فالانتفاضة فى ذاتها بمثابة انفجار لمخزون اليأس والاحباط اللذين أصابا الشارع الفلسطينى من جراء التعنت والتسويف الاسرائيلى الذى وسم مسيرة التسوية على مدار عقد التسعينيات.

ثانيا: تهديد توازن القوى الفلسطينى أو بالأحرى هيمنة فتح على مقدرات منظمة

التحرير الفلسطينية، فعلى الرغم من التحديات التى واجهتها فتح اثناء الانتفاضة الفلسطينية الاولى ١٩٨٧، خاصة من قبل حركة حماس الا أن افتقادها للتماس الاقليمى مع الاراضى المحتلة - وتاكيدها على اولوية الصراع المسلح كوسيلة لتحرير الاراضى المحتلة ودورها اللوجيستى فى دعم الانتفاضة قد اهلها لحصد ثمار الانتفاضة، وهو ما تبدى لاحقا مع تدشين مسيرة اوسلو، هذه الوضعية اختلفت كلية مع انطلاق انتفاضة الاقصى، فسيطرتها على مقدرات السلطة فى القطاع والضفة (اراضى المنطقة أ) وتسلحها النسبى قد أمليا عليها دعم الانتفاضة، والتصعيد المتواتر والمتوازن للمواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلى، سواء بإعتبارها إحدى آليات التفاوض وبالتالى تحسين شروط التساوم، او استجابة للضغط القاعدى وتحديات الفصائل الفلسطينية الاخرى. (٤)

وفى كل هذه المعطيات يستحيل فض الاشتباك بين انتفاضة الاقصى بكل ثقلها وتأثيرها الحيوى على الصعيدين الاسرائيلى والاقليمى وبين «ايديولوجية فائض القوة» التى تفرضها حكومة شارون اليمينية، الا بادراك صانع القرار الاسرائيلى بان جوهر الصراع هو استعادة الفلسطنيين لحق تقرير المصير واقامة «دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف» طبقا لحقوقهم التاريخية المشروعة، واستنادا إلى مرجعيات الشرعية الدولية التى تؤكد هذا الحق فى كل مواثيقها.

اما فكرة هذه «الدولة الفلسطينية» فقد مرت بتطورات متعددة فى الفكر السياسى العربى، بل وفى الفكر الصهيونى ذاته، ومع صعود اليمين الاسرائيلى بشقيه العلمانى والدينى وهيمنته على اليات صنع القرار الاسرائيلى، فقد فرض ذلك على الباحث العربى مسئولية المراجعة العلمية لكافة الاجتهادات التى عالجت مفهوم هذه «الدولة الفلسطينية».

ومن ثم تستهدف هذه الدراسة تتبع هذا المفهوم بداية بمبحث يؤصل الحق القانونى للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته من خلال كافة مواثيق الشرعية الدولية، وبيان موقف الفكر العربي عموما، والفلسطيني على وجه التخصيص، من حدود الدولة الفلسطينية وطبيعتها، ثم توضيح رؤى الفكر الصهيونى بتنويعاته

المتعددة لاحتمالات قيام كيان فلسطينى والتداعيات المرتبطة به، إلى أن تصل الدراسة فى مبحثها الاخير إلى تقديم رؤية مستقبلية تأخذ بالاعتبار كافة الاحتمالات التى يمكن أن تتعرض لها قضية «اقامة الدولة الفلسطينية» بدءا باحتمال النجاح العربى فى انجاز عملية التسوية طبقا لمرجعية مدريد المؤسسة على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن، ومرورا باحتمال تجميد العملية، وانتهاء باحتمال نسفها والاقدام على عمليات عدائية من جانب حكومة شارون تتوافق مع ايديولوجيتها المتطرفة. (٥)

المبحث الاول

الدولة الفلسطينية
فى مواثيق الشرعية الدولية

تعرض الشعب الفلسطينى لما لم يتعرض له شعب سواه من الظلم والعدوان فقد حرم هذا الشعب من ابسط الحقوق المقررة له بموجب احكام القانون الدولى العام ومبادئه، وتفرقت الغالبية العظمى من ابنائه فى ارجاء شتى كلاجئين فى الدول العربية او الاجنبية، وبقيت اقلية منه تعانى فى وطنها هوان الظلم، ويعامل أفرادها كمواطنين من الدرجة الثانية فى حدود عام ١٩٤٨، او تتلظى باهوال الاحتلال الاسرائيلى وجبروته فى حدود عام ١٩٦٧، حيث وقع ما بقى من اقليم فلسطين العربية بالكامل تحت الاحتلال الاسرائيلى، وهو ما ادى بفريق من ابناء الشعب الفلسطينى إلى النزوح مرة ثانية إلى خارج فلسطين، بعد أن نزح فى عام ١٩٤٨ من ارض فلسطين إلى جزء اخر من الاراضى الفلسطينية، فى الضفة الغربية او قطاع غزة.

وغنى عن البيان، بادىء ذى بدء، أن الدولة كنظام قانونى وسياسى تنشأ بتوافر اركانها الثلاثة المعروفة وهى الشعب والاقليم والسلطة السياسية، فبتحقق هذه الاركان فى كيان سياسى او وحدة سياسية معينة، يستطيع شعبها - من خلال السلطة السياسية الممثلة له. أن يباشر جميع حقوقه ومظاهر سيادته على المستويين الداخلى والخارجى - على حد سواء - وبالذات بعد حصول الاعتراف الدولى به.

واذا كان من المسلم به أن خضوع اقليم الدولة لاحتلال دولة اخرى لا ينفى استمرار وجود هذه الدولة، اى الدولة التى خضع اقليمها للاحتلال، وانما يؤدى هذا الاحتلال فقط إلى وقف مباشرة مظاهر السيادة، فان الشىء المستقر أيضا هو أن الشعب الخاضع للاحتلال يكون من حقه قانونا مقاومة هذا الاحتلال بشتى الطرق مدنية

كانت (كحالة العصيان المدنى ورفض اوامر سلطات الاحتلال) او عسكرية (كاستخدام القوة المسلحة لمقاومة هذه السلطات) كما انه بموجب قواعد الاحتلال الحالى فانه يتعين على سلطات الاحتلال أن تلتزم بما تشير إليه هذه القواعد بشأن كفالة الحماية الانسانية الواجبة للسكان المدنيين الخاضعين لها.

ويتمتع الشعب الفلسطينى بوصفه شعبا احتلت ارضه بالقوة المسلحة، شأنه في ذلك شأن غيره من الشعوب التى خضعت للاحتلال الاجنبى، بجميع الحقوق المقررة فى القانون الدولى، ويأتى فى مقدمة هذه الحقوق، الحق فى الاعتراف له بالسيادة على ارضه، والحق فى تقرير المصير، وما يتفرع عنه من حقوق اخرى كالحق فى مقاومة سلطات الاحتلال والحق فى المعاملة الانسانية الواجبة.

ودون الحاجة إلى الدخول فى التفاصيل المتعلقة ببيان طرق واسباب اكتساب السيادة على الاقليم سواء وفقا لقواعد القانون الدولى التقليدى، او فى ضوء التطورات المستحدثة التى لحقت بها بموجب قواعد القانون الدولى المعاصر، ينبغى التأكيد على حقيقة اساسية مؤداها أن واقعة الاحتلال العسكرى بالنسبة لاقليم معين لاتشكل سببا قانونيا ناقلا للسيادة على هذا الاقليم، وذلك على اعتبار أن استخدام القوة المسلحة او التهديد بها فى إطار العلاقات الدولية المتبادلة، وبهدف تحقيق توسعات اقليمية على حساب الدول الاخرى، قد اضحى امرا محظورا - كمبدأ عام - على الاقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانشاء الامم المتحدة.

وبناء على ذلك، واخذاً بعين الاعتبار ما اصطلح على تسميته فى نطاق بحوث القانون الدولى العام بمبدأ «استمرارية الدولة»، بمعنى صلاحية هذه الدولة واهليتها فى أن تستمر فى مباشرة اختصاصاتها السيادية على اقليمها، وفى التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات المقررة وفقا لقواعد القانون الدولى، ودون أن ينال من مركزها هذا ما قد يصيب اى عنصر من عناصرها الأساسية الثلاثة (الشعب - الاقليم - السلطة السياسية) من تغييرات، فانه لا يكون ثمة اثر لحالة الاحتلال العسكرى التى تخضع لها الاراضى العربية المحتلة على حقوق السيادة فى هذه الاراضى، فهذه الاراض العربية الفلسطينية تظل السيادة عليها، ومنذ أن تنازلت عنها الدولة العثمانية بموجب احكام

معاهدة لوزان المبرمة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٣ موقوفة على شعبها وحده. [٦]

والثابت أن هذا الوضع لم يتغير خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٤٨ وهى الفترة التى خضعت فيها الاراضى الفلسطينية لنظام الانتداب البريطانى تطبيقا لاحكام عهد عصبة الامم ذات الصلة ، فالمعروف أن فلسطين قد وضعت تحت انتداب الفئة (١) التى اعتبرت من اكثر الفئات الثلاث ملاءمة للشعوب الاكثر تطورا التى خضعت لنظام الانتداب، ولاشك فى انه بتطبيق نص المادة ٤/٢٢ من ميثاق عصبة الامم، والتى قضت صراحة بان «بعض الجماعات التى كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى، والتى بلغت درجة من الرقى والتقدم، يمكن الاعتراف باستقلالها بشرط أن تقدم لها الدولة المنتدبة النصح والمعونة حتى يأتى الوقت الذى تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها»، ومن ثم يكون المجتمع الدولى ممثلا فى عصبة الأمم قد اعترف بالشعب الفلسطينى باعتباره هو الذى خلف الدولة العثمانية فيما يتعلق بالنطاق الاقليمى الذى كان يمثل فى ظل سيادة هذه الدولة «إقليم» أو «ولاية فلسطين».

وقد تأكد بعد ذلك الاعتراف الدولى بحق الشعب الفلسطينى فى السيادة على ارضه فى العديد من قرارات الامم المتحدة ومنذ صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ [٧] الذى يقضى بانهاء الانتداب على فلسطين واقامة دولتين على ارض فلسطين احداهما عربية والاخرى يهودية، فقد نص هذا القرار على مايلى:

١- ينتهى الانتداب على فلسطين فى اقرب وقت ممكن ، على الا يتأخر، فى اى حال، عن ١ آب اغسطس ١٩٤٨ .

٢- يجب أن تجلوا القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب فى اقرب وقت ممكن، على الا يتأخر باى حال، عن ١ آب اغسطس ١٩٤٨ .

٣- تنشأ فى فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولى الخاص بمدينة القدس.

٤- تكون الفترة ما بين تبنى الجمعية العامة توصيتها بشان مسألة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية. [٨]

ومن المعروف أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ قد نص صراحة على حق كل دولة من دول المنطقة فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها من جانب كل الدول الاخرى [٩] واكد على أن انجاز مبادىء ميثاق الامم المتحدة يتطلب انشاء سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ويجب أن يتضمن ذلك تطبيق المبادىء التالية:

- انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضى المحتلة فى النزاع الاخير.

- انهاء حالة الحرب، والاعتراف بسيادة واستقلال ووحدة اراضى كل دول المنطقة، وبحقها فى العيش بسلام فى حدود آمنة ومعترف بها، ومتحررة من التهديد بالعنف.

- اجراء اتصالات مع الدول المعنية من اجل التوصل إلى اتفاق، والمساعدة فى سبيل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة استنادا إلى بنود ومبادىء هذا القرار [١٠]

وعلى هذا النحو جاء القرار ٢٤٢ واضحا بما فيه الكفاية من حيث النص على عدم شرعية الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية (بما فى ذلك الاراضى الفلسطينية) بعد حرب يونية ١٩٦٧.

وواقع الامر، انه إذا كان القرار رقم ٢٤٢ ينظر إليه بصفة عامة بانه عالج القضية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطينى باعتبارها قضية لاجئين، الا أن قرارات الامم المتحدة التى صدرت خلال الفترة التالية على صدور القرار المذكور قد كشفت عن تطور له اهميته القصوى فى تناول هذه المنظمة الدولية لحقوق الشعب الفلسطينى بصفة عامة، ولحقه فى السيادة على ارضه على وجه الخصوص فعلى سبيل المثال، وفى قرارها رقم ٢٥٣٥ الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٩، اشارت الجمعية العامة للامم المتحدة بشكل صريح إلى «شعب فلسطين» و «حقوقه غير القابلة للتصرف...» اما في القرار رقم ٢٦٧٢ الصادر فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٠، فقد ذكرت الجمعية العامة انها:

«تعترف لشعب فلسطين بالتساوى فى الحقوق، وبحق تقرير مصيره بنفسه وفقا لميثاق الامم المتحدة». (١١)

كما جاء قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ لينص على حق الفلسطينيين فى إطار «سلام عادل» فى الشرق الاوسط، بتأكيده على انه:

- يدعو الاطراف المعنية إلى أن تبدأ مباشرة بعد وقف اطلاق النار بتطبيق قرار مجلس الامن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ بجميع فقراته.

- يقرر انه - مباشرة - وبالتوافق مع وقف اطلاق النار، تبدأ مفاوضات بين الاطراف المعنية تحت الرعاية الملائمة، بهدف بناء سلام دائم وعادل فى الشرق الاوسط.(١٢)

وقد اعقب ذلك القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ الذى جاء فيه أن الجمعية العامة تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف وخاصة:

(أ) الحق فى تقرير مصيره دون تدخل اجنبى

(ب) الحق فى الاستقلال والسيادة الوطنيين. (١٣)

وقد اكد إطار السلام فى الشرق الاوسط المبرم بين مصر واسرائيل فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ أن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه، ونص على أن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغى أن تتم على ثلاث مراحل:

أ - تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمى للسلطة مع الاخذ فى الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتى كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتى من قبل

السكان فى هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية، ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار، ويجب أن تعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضى، واهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التى يشملها النزاع.

ب - أن تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة... وقد يضم وفدا يضم مصر والاردن وممثلى الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين اخرين طبقا لما يتفق عليه، وستتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتى التى ستمارس فى الضفة الغربية وغزة، وسيتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية، وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التى ستبقى فى مواقع امن معينة، وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلى والخارجى والنظام العام.

ج - ستبدأ الفترة الانقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتى «مجلس اداري» فى الضفة الغربية وغزة فى اسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية ... وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة، وعلاقاتها مع جيرانها، ولابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة. (١٤)

وعلى هذا النحو تضم هذه الوثيقة مبدأ اساسيا يؤصل العلاقة ما بين قيام كيان فلسطينى ومرجعيات الشرعية الدولية المساندة له والتى صدرت عن الامم المتحدة فيما سبق، ويتمثل هذا المبدأ فى الاعتراف بان «القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن ٢٤٢ بكل اجزائه»، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن القرار ٢٤٢ ينص فى البند (أ) من الفقرة الاولى على : «انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضى التى احتلت فى الصراع الاخير» جاز لنا أن نستنتج أن المفاوض العربى هو المسئول عن تضمين القرار ٢٤٢ كقاعدة للتسوية فى صدر الوثيقة ضد رغبة اسرائيل التى طالما تهربت باشكال مختلفة من الالتزام بهذا القرار

وراوغت فى تنفيذه، وبالطبع فان هذا المفاوض كان يفترض انه بالامكان ضمان اوسع فهم تنفيذى لهذا البند من القرار الذى ينص على الانسحاب فى الوقت الذى سيحاول فيه المفاوض الاسرائيلى تنفيذ هذا المبدأ فى اضيق الحدود.

وفضلا عن ذلك فقد ترتب على هذه الاتفاقية وضع انتقالي للضفة الغربية وغزة موقوت بخمس سنوات وهو وضع الحكم الذاتى الذى يرتبط بانهاء الحكم العسكرى الاسرائيلى، وانسحاب مؤسساته المدنية، بالإضافة إلى انسحاب القوات الاسرائيلية إلى مواقع معينة، ولقد ارتبط هذا الوضع فى إطار الوثيقة ببند يتصل باطار المفاوضات المقبلة ينص على «اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان فى الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التى سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق» ومثل هذا الوضع يحمل نواة لكيان فلسطينى فى الوقت الذى يؤكد فيه البند المذكور وجود هذه النواة فى المستقبل. (١٥)

وقد أعقب هذه الوثيقة تطور مهم فيما يخص موقف الأمم المتحدة من مسألة حق الشعب الفلسطينى في السيادة على أرضه المحتلة يتمثل في قرار الجمعية العامة رقم ١٧٦/٤٣ و ١٧٧ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، والذى رحبت فيه الجمعية بنتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى ؛ والتى أهمها اعلان دولة فلسطين ؛ وأنها - أى الجمعية العامة - تؤكد على ضمان ترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة ؛ ومن بينها الدول المسماة في القرار رقم ١٨١ (د-٢) والمؤرخ في ٢٩ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف به دوليا (١٦)

وبدءاً من قمة مدريد أواخر أكتوبر ١٩٩١ أعلنت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية عن قبولها للسلام كخيار استراتيجى ؛ ودخلت على هذا الأساس المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف مع إسرائيل ؛ وينطلق المفهوم الرسمى العربى من مبدأ «الأرض مقابل السلام» وقرارات مجلس الأمن - سابقة الذكر - وخصوصاً القرار ٢٤٢ ، بجانب الاعتقاد في حيوية الدور الأمريكى كراعى لعملية التسوية. (١٧)

وعلى هذه الخلفية جاءت اتفاقات أوسلو لتعكس - على نحو واضح - طبيعة الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية التى عقدت المفاوضات وأبرمت هذه الإتفاقات في ظلها ، والتى حملت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على قبول التفاوض على أسس مؤتمر مدريد وشروطه ؛ وكان من بين تلك الأسس والشروط - التى ارتضتها جميع الأطراف العربية - أن يجري التفاوض للتوصل إلى التسوية السليمة على مراحل، وأن تجري مفاوضات المرحلة الأولى للإتفاق على ترتيبات الحكم الذاتى الفلسطينى خلال فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات ، أما التسوية النهائية فتعقد مفاوضاتها على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

فلم يكن الهدف المرحلي هو عقد اتفاق لحل القضية الفلسطينية من جميع وجوهها، بما فيها قضايا القدس واللاجئين والحدود وغيرها ، وإنما كان الإتفاق على ترتيبات إقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية ، وعلى اختصاصاتها ومسئولياتها وعلاقاتها بإسرائيل طيلة الفترة الإنتقالية ، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بهذه المرحلة .

وكانت تلك هى صيغة اتفاق كامب ديفيد - السابق ذكره - والذى سبق أن رفضته منظمة التحرير الفلسطينية من قبل ، لكن الأطراف التى شاركت في مؤتمر مدريد ومفاوضاته عادت فقبلت نفس الصيغة بسبب المتغيرات التى أصابت العالم العربى ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية. [١٨]

ولقد عقدت منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحاق رابين اتفاق إعلان المبادئ في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ والذى ورد في مسودته النهائية لإتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة والمتفق عليها بتاريخ ١٩ آب ١٩٩٣ : «إن حكومة دولة إسرائيل والوفد الفلسطينى ممثلاً للشعب الفلسطينى يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والإعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة ، والسعى للعيش في ظل تعايش سلمى وبكرامة وأمن متبادلين ، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها» .

وقد ورد في المادة (١) من هذا الإتفاق أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية إنتقالية فلسطينية «المجلس المنتخب للشعب الفلسطينى في الضفة الغربية وقطاع غزة» لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدى إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨. (١٩)

ثم جاءت اتفاقية القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (المسماة باتفاقية «غزة/ أريحا») في ٤ مايو ١٩٩٤ ، وبعد ذلك ، عقد الجانبان اتفاقية النقل المبكر لعدد من السلطات في أغسطس ١٩٩٤ ، كما عقدا الإتفاقية الإنتقالية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروفة باسم اتفاقية طابا أو اوسلو (٢) بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥).

لا شك أن ما اصطلح على تسميته «بمسيرة أوسلو التفاوضية» قد حقق لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطينى مكاسب لا بأس بها ، كما أن لتلك المسيرة سلبيات عدة ظهرت من خلال تطبيق أحكامها ؛ فقد حصلت المنظمة على اعتراف إسرائيل بها ممثلاً للشعب الفلسطينى وطرفاً في عملية السلام معها ، وأصبح لها موضع قدم في الأراضى المحتلة تقيم عليه سلطتها الوطنية .

وحققت هذه الإتفاقات اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطينى وحقوقه السياسية ، بعد أن كانت لا تعترف حتى بوجوده كشعب ، وجعلت له كياناً سياسياً قائماً بذاته يشارك الدولة العبرية في أرض فلسطين التى كانت تحت الإنتداب البريطانى .

ولم تعد النظرة الإسرائيلية للحكم الذاتى الفلسطينى أنه نظام متعلق بالسكان وليس بالأرض ، وله طبيعة إدارية بحتة - على نحو ما كان يراه مناحم بيجن - بل جعلت منه الإتفاقات نظام حكم ذا طابع اقليمى ، تتمتع فيه السلطة الفلسطينية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وتمارس سلطاتها ومسئولياتها في مجالات كثيرة ، ويعكس عدد أعضاء السلطة الفلسطينية (٨٨عضواً وانتخابهم العام المباشر طابعها التمثيلى للشعب الفلسطينى في الأراضى المحتلة ، كما أنها تتمتع ببعض رموز السيادة حيث تصدر جوازات سفر وطوابع بريد وترفع العلم الوطنى ، بل وتمارس بعض

الصلاحيات في المجال الدولى حيث تعقد بعض الإتفاقات وتستقبل عدداً من البعثات التمثيلية .

ومع ذلك فقد وضعت الإتفاقات قيوداً عديدة على السلطة الفلسطينية ، وصيغت أحكامها بطريقة استغلتها إسرائيل لتنفيذ أهدافها ، وتغيير الأوضاع في الأراضى المحتلة من أجل خلق أمر واقع يخدم أغراضها في التسوية النهائية ، ففيما يتعلق بالاعتراف بالمنظمة صيغت ديباجة إعلان المبادئ بحيث لا يعنى الاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطينى ؛ أما الكتابان المتبادلان بين اسحاق رابين وياسر عرفات في هذا الشأن ، فيتضمنان الإتفاق بينهما على تعهدات محددة من جانب عرفات ، وخاصة تخلى المنظمة عن «الإرهاب » و «أعمال العنف» وممارسة مسئولياتها تجاه أعضائها من أجل منع تلك الأعمال ، وإلغاء مواد الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تنكر على إسرائيل حقها في الوجود ، وقد أكدت الإتفاقات التالية لإعلان المبادئ هذه التعهدات وأصبحت إسرائيل تستند إليها لعرقلة تنفيذ إلتزاماتها .

وأما الإعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطينى ؛ فإنه يختلف عن الإعتراف المحدد بحق تقرير المصير ، ويفتح الطريق أمام أشكال أخرى للتسوية النهائية ، كذلك فيما يخص ولاية السلطة الفلسطينية ؛ فقد استبعدت الإتفاقات منها المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية ؛ وجعلت نقل الولاية على الأرض محلية ومرتبطة بعمليات إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية التى تخضع لإدارة إسرائيل وحدها ، كما استبعدت كل مجالات المفاوضات النهائية ومنها القدس والمستوطنات والمياه من الولاية الفلسطينية [٢٠] على إعتبار أنها قضايا مرحلة أخرى .

وفى إطار اتفاقات أوسلو مضت إسرائيل في نشاطها الإستيطانى وإجراءاتها الأخرى التى تعيد تشكيل الأوضاع الجغرافية والسكانية والإدارية ، فقد تجاهلت إسرائيل الأحكام الصريحة للإتفاقات والتى تحدد توقيتات محددة لتنفيذها ، واصطنع إسحاق رابين شعاراً خاصاً مفاده أنه لا توجد مواعيد مقدسة ، وسار خلفاؤه (بيريز - نيتانياهو - باراك) على هديه ، وكانت النتيجة في نهاية الأمر أن مفاوضات الوضع الدائم صارت عرضة للتلاعب .

وهكذا أعطت إسرائيل نفسها الحق في تفسير اتفاقات أوسلو ؛ وانفردت به مستغلة الثقوب الموجودة في هذه الإتفاقات ، ولأن هذه الإتفاقات لم تضع أحكاماً تفصيلية تحدد إجراءات وآليات المفاوضات والتوفيق والتحكيم وموعد وطريقة اللجوء إلى كل منها ، كانت النتيجة أن أصبح التفاوض من خلال لجنة الإرتباط المشتركة هو الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات ، ولم تعد ثمة وسيلة قانونية لمساءلة إسرائيل عن إنتهاكاتها المستمرة للإتفاقات والطعن في تفسيراتها المغلوطة لأحكامها .

وإذا كان رابين قد صك شعار عدم قدسية المواعيد ؛ فإن بنيامين نيتانياهو لم يكن في نيته تنفيذ إتفاقات أوسلو على الإطلاق ، ومع ذلك ، فقد اضطر نيتانياهو ، تحت الضغوط الأمريكية ، إلى عقد إتفاق الخليل في يناير ١٩٩٧ ، وبالرغم مما تضمنه هذا الإتفاق من إلتزامات بشأن تنفيذ بنود إتفاقات أوسلو ؛ فإن حكومة نيتانياهو لم تقم بتنفيذ أى منها ، وظلت المفاوضات الإسرائيلية / الفلسطينية مجمدة حتى دعا الرئيس كلينتون عرفات ونيتانياهو إلى منتجع واى ريفر ، وتم التوصل إلى ما يسمى بإتفاق واى ريفر ، ولم تقم حكومة نيتانياهو بتنفيذ هذا الإتفاق أيضاً ، بل توقفت بعد عملية إعادة إنتشار محدودة للقوات الإسرائيلية ، وتعللت كعادتها بأن الطرف الفلسطينى لم يقم بتنفيذ تعهداته .

وقد أدى حجب الثقة عن حكومة نيتانياهو إلى الدعوة إلى إنتخابات فى ١٧ مايو ١٩٩٩ أسفرت عن السقوط المدوى لرئيس الوزراء نيتانياهو وتولى إيهودباراك السلطة، مستهلاً حكمه بالتمسك بتعديل إتفاق واى ريفر وبعد مفاوضات شاقة توصل الجانبان إلى إتفاق معدل ، قام باراك وعرفات بتوقيعه في شرم الشيخ ٥ سبتمبر ١٩٩٩ [٢١] ، ولم يلتزم باراك كذلك بما جاء في هذا الإتفاق ، إلى أن وصلت التسوية إلى نقطة حاسمة من خلال الضغوط المكثفة التى مارسها الرئيس كلينتون على كل من عرفات وباراك للموافقة على ما يسمى باتفاق كامب ديفد (٢) ، إلا أن الجانب الفلسطينى رفض ما طرح من تصور لهذا الإتفاق لإدراكه أن المعروض لا يتجاوز بعض الإيجابيات المحدودة فيما يخص جغرافية الكيان الفلسطينى - والتى يشك في صدق نية الجانب الإسرائيلى في تطبيقها - قياساً على ما سبق ؛ في حين أن المقابل باهظ

الثمن فالمطلوب هو التنازل عن القدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة ، واغلاق ملف عودة اللاجئين الفلسطنيين إلى ديارهم ؛ وهو ما يستحيل قبوله فلسطينياً أو عربياً ... ثم جاء أريل شارون يشن حرباً إرهابية على الشعب الفلسطينى ويحاول تصفية الإنتفاضة الفلسطينية بكل ما تملك قوات الاحتلال من أسلحة معارك حربية ومحدداً ٤٢٪ من مساحة الضفة وغزة للكيان الفلسطينى دون القدس ودون عودة اللاجئين الفلسطينيين .

المبحث الثانى

الدعم العربي للقضية الفلسطينية

إذا كان ثمة غياب السيناريوهات مختلفة لإقامة دولة فلسطينية كاحدى القضايا الرئيسية التي تثيرها عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي منذ بيان تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ ، فإن المتتبع لهذا الصراع يجد أن الفكر العربي العربي احتضن الدفاع عن فلسطين في مواجهة الأطماع الصهيونية في الأراضي المقدسة حتى قبل قيام دولة إسرائيل ، وهناك الكثير من الأدلة على تبني الفكر العربي الدفاع عن فلسطين وذلك على النحو التالي .

❖ دفاع فقهاء العرب القانوني أمام اللجنة الدولية التي بعثت بها عصبة الأمم في يونيو- يوليو عام ١٩٢٠ لبحث مسألة حقوق العرب في مكان البراق الشريف الذي أطلق عليه خطأ اسم حائط المبكى أو الحائط الغربي ، حيث توصلت اللجنة الى أن ملكية حائط البراق وحق التصرف به والأقسام المحيطة تعود الى المسلمين وأن الحائط نفسه من الحرم الشريف وهو ملك للمسلمين ، الا أن اللجنة سمحت لليهود بممارسة ما اعتادوه من البكاء الى جانب الحائط بحجة أن بعض الحكام المسلمين سمحوا لهم بذلك مما كان له أكبر الأثر في ظهور موجة الغضب والسخط التي عمت فلسطين والدول العربية والإسلامية حتى عقد المؤتمر الإسلامي العالمي للدفاع عن المقدسات الإسلامية الذي كان عقده بجوار المسجد الأقصى عام ١٩٣١ .

❖ تبني جامعة الدول العربية منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ مسؤولية الدفاع عن القضية الفلسطينية .

❖ متابعة اتحاد المحامين العرب الذي يعد من أقدم الإتحادات المهنية العربية ، حيث تزامن تأسيسه مع نشأة الجامعة العربية في منتصف الأربعينات تطورات القضية الفلسطينية وظروف وملابسات تلك التطورات مدافعاً عن قضية الحق العربي وعروبة

القدس ومنبها الى خطورة : المخطط الصهيوني الرامي الى هدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة الهيكل مكانه .

❖ كتابات واجتهادات الفقيه القانوني الكبير الدكتور مفيد شهاب بشأن قضية القدس وتأكيد أن القدس أرض عربية محتلة لا يجوز تغيير الأوضاع الديموجرافية أو السياسية فيها وأن أي تغيير يعتبر باطلاً لا يعترف به.

❖ طرح الدكتور عبدالله الأشعل اجتهاداً يتلخص في ضرورة العمل العربي والإسلامي للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول المركز القانوني للقدس لا تستطيع واشنطن تحديه .

❖ رأى الدكتور صلاح عامر أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة في التصدي للمزاعم الإسرائيلية القانونية بتبريرها ضم القدس لعدم استنادها لأي أساس قانوني سليم .

❖ اجتهادات المستشار حسن أحمد عمر بشأن إلزام قوات الإحتلال الإسرائيلية بالإنسحاب من جميع أراضي دولة فلسطين بما فيها القدس وقضاء عكا وبير سبع .

❖ كتابات الدكتور جعفر عبدالسلام أستاذ القانون الدولي المعروف في كتاباته عن المركز القانوني لمدينة القدس مؤكداً أن حق السيادة على هذه المدينة مخول للعرب المسلمين .

❖ اقتراح الدكتورة / سعاد الشرقاوي ، أستاذ القانون الدولي في إطار العمل إيجابياً وعملياً للحفاظ على طابع القدس العربية .

❖ وجهة نظر أسامة حلبي المحامي المقدسي وهي وجهة نظر قانونية بشأن القدس

❖ الدراسة القانونية لسمو الأمير الحسن بن طلال عن القدس .

❖ رؤية القانون السعودي د.صالح بكر رئيس مركز الدراسات العربية الأوروبية بباريس للوضع القانوني الخاص لمدينة القدس العربية .

❖ تأكيد الدكتور ادوارد سيد المفكر الفلسطيني لوضع القدس كبقية الأراضي المحتلة حسب القانون الدولي وأنها ليست ملكاً لإسرائيل .

ولا شك أن هناك الكثير من الآراء والكتابات لفقهاء القانون العرب حول القدس العربية ، وتأتي بعد ذلك مسؤولية الإعلام العربي في استقطاب رأي عالمي واسع وقوي لتأييد وجهة النظر العربية في قيام دولة فلسطين وإدراك أبعاد قضية القدس باعتبارها لب كل قضايا التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وهذا ما أكده مجلس وزراء الإعلام العرب في جميع دوراته .

ضرورة كتابة المخطوطات التاريخية عن القدس والتي تؤكد عروبة القدس ، ومنها على سبيل المثال مخطوطة فضائل المسجد الأقصى من تأليف عبدالله شمس الدين السيوطي في القرن الرابع عشر ولم تحقق الا في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، ثم ما عثر عليه أستاذ جامعي عربي من وجود ٨٨٢ وثيقة من وثائق الحرم القدسي الشريف في العصر المملوكي في المتحف الإسلامي بالقدس وذلك عام ٧٤ ونشر هذه الوثائق عام ١٩٨٥ في حوليات كلية الآداب جامعة الكويت للدكتور محمد عيسى صالحية .

المؤتمر السنوي لقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة في ٢١-٣١ مارس ١٩٩٨ لتأكيد شرعية الحلم العربي والتاريخي في فلسطين والقدس .

مسؤولية الجغرافيين المصريين والعرب والمسلمين في التأكيد على الحدود البلدية للقدس منذ أن أسست أول بلدية عام ١٨٦٣ .

كتاب هيمال حمدان المدينة العربية والذي يؤكد أهمية دور الجغرافيين للتصدي للمخطط الجغرافي الإسرائيلي التوسعي وصدر الكتاب عام ١٩٦٤ .

دور المعماريين العرب في إنقاذ الطابع العربي للقدس من براثن الإحتلال الإسرائيلي ومؤتمرهم الذي عقدته هيئة المعماريين العرب بالتعاون مع اتحاد المهندسين العرب في بيروت عام ١٩٩٩ .

دور رجال الدين في الدفاع عن القدس الشريف ، ويأتي بعد ذلك اهتمام الدول العربية ودخول الجيوش العربية الى فلسطين عام ١٩٤٨ وما حدث من نكبة كان من آثارها قيام ثورة ١٩٥٢ في مصر والتي حاولت بناء جيش وطني للمساهمة في تحرير فلسطين، ثم بدأ اهتمام الدول العربية بعقد مؤتمرات القمة العربية لتكريس الإمكانيات لتحرير فلسطين بدءاً من عام ١٩٦٤ والتآمر الدولي في نكسة يونيو عام ١٩٦٧ مع عدم اليأس من جانب الدول العربية في الإستمرار في عقد مؤتمراتها لمواجهة الصهيونية حتى كانت حرب ١٩٧٣، ووقوف الدول العربية خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة والقرار التاريخي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بقطع البترول عن أمريكا والدول المساندة لإسرائيل ، وكانت قولته الشهيرة «البترول العربي ليس أغلى من الدم العربي».

وفيما يلي مؤتمرات القمة العربية :

❖ مؤتمر القمة العربية الأول - القاهرة يناير ١٩٦٤ لبحث قضية تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن ، ومن أهم قراراته إنشاء قيادة عربية موحدة وإنشاء جيش التحرير الفلسطيني .

❖ مؤتمر القمة العربية الثاني - الإسكندرية سبتمبر ١٩٦٤ لمتابعة قرارات المؤتمر الأول ، ومن قراراته الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المنظمة الممثل (الوحيد) للشعب الفلسطيني في القمة العربية وفي الجامعة العربية .

❖ مؤتمر القمة العربية الثالث في الدار البيضاء - سبتمبر ١٩٦٥ للتأكيد على قرارات القمتين السابقتين.

❖ مؤتمر القمة العربية الرابع بالخرطوم - سبتمبر ١٩٦٧ الذي تقرر فيه تقديم دعم مادي كبير من الدول العربية للجيوش العربية التي تحارب إسرائيل.

❖ مؤتمر القمة العربية الخامس - الرباط ديسمبر ١٩٦٩ الذي أكد على استمرار الدعم العربي لدول المواجهة مصر وسوريا والأردن والثورة الفلسطينية .

❖ مؤتمر القمة العربية غير العادي ١٩٧٠/٩/٢٧ - القاهرة. والذي تم خلاله التوصل إلى اتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب اندلاع المواجهات بين القوات الاردنية وقوات المقاومة الفلسطينية .

❖ مؤتمر القمة العربية السادس ـ الجزائر أكتوبر ١٩٧٣ لتوحيد الجهود والتنسيق العربي الذي انعكس بشكل واضح أثناء حرب أكتوبر والذي وصل الى حد استخدام النفط العربي كسلاح ضد العدو الإسرائيلي للضغط على حلفاء إسرائيل.

❖ مؤتمر القمة العربية السابع بالرباط في أكتوبر ١٩٧٤ للتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه .

❖ مؤتمر القمة العربية الثامن ـ القاهرة أكتوبر ١٩٧٦ لوقف نزيف الدم العربي في لبنان ومواجهة التوسع الإستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة .

❖ مؤتمر القمة العربية المحدود ـ طرابلس ديسمبر ١٩٧٧ بعد زيارة الرئيس المصري للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ .

❖ مؤتمر القمة العربية العاشر ـ دمشق سبتمبر ١٩٧٨ وأطلق على هذه القمة قمة الصمود والتصدي لتعبئة الطاقات المادية والعسكرية لدول المواجهة بدون مصر .

❖ مؤتمر القمة العربية الحادي عشر ببغداد ١٩٧٨ لدعوة مصر للعدول عن اتفاقية الصلح مع إسرائيل .

❖ مؤتمر القمة العربية الثالث عشر ـ عمان نوفمبر ١٩٨٠ لمواصلة رفض اتفاقات كامب ديفيد .

❖ مؤتمر القمة العربية الرابع عشر ـ فاس نوفمبر ١٩٨١ للتأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ .

❖ مؤتمر القمة العربية الخامس عشر فاس ١٩٨٢ لإقرار مشروع موحد من أجل إقرار السلام العادل في الشرق الأوسط ووضع نهاية للصراع الدموي مع إسرائيل .

* مؤتمر القمة العربية السادس عشر. عمان نوفمبر ١٩٨٧ .
* مؤتمر القمة العربية السابع عشر عمان نوفمبر ١٩٨٧ أيضاً .
* مؤتمر القمة العربية الثامن عشر. الجزائر ١٩٨٨ .
* مؤتمر القمة العربية التاسع عشر. الدار البيضاء مايو ١٩٨٩ .
* مؤتمر القمة العربية العشرون. بغداد ١٩٩٠ .
* مؤتمر القمة العربية الحادي والعشرين. القاهرة يونيو ١٩٩٦ .
* مؤتمر القمة العربية الطارئة في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ .

وجميع هذه المؤتمرات تؤكد اهتمام الدول العربية في بحث سبل مواجهة العدو الإسرائيلي والعمل على قيام الدول الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

المبحث الثالث

مفهوم الدولة الفلسطينية
في الفكر العربي- الفلسطيني

إحدى القضايا الرئيسية التى تثيرها عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى قضية السيناريوهات المختلفة المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية ؛ ولعل أول ما يستلفت الإنتباه في هذا المجال أن الفترة الممتدة من بيان تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨ وحرب يونيو ١٩٦٧ قد اتسمت بغياب يكاد يكون كاملاً لأية سيناريوهات من هذا النوع .

وهذه الحقيقة التى قد تثير بعض الدهشة لأول وهلة ، لها في واقع الأمر ما يبررها؛ فالطرف العربى في الصراع العربى / الإسرائيلى ؛ والذى يفترض أنه المعنى أساساً بطرح مثل هذه السيناريوهات ؛ والسعى إلى تحقيقها ، لم يكن قد تنبه بعد إلى أهمية هذه المسألة ، وما تمثله من ضرورة لأية إدارة ناجحة لعملية المواجهة مع إسرائيل ؛ فمنذ أن رفض العرب قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وهم يدورون في حلقة لا نهاية لها من الشعارات العامة التى تمحورت حول مقولتين رئيسيتين هما التحرير والعودة .

وينطبق ذلك على الفلسطينيين الذين لم يعنوا أيضاً بطرح سيناريوهات محددة لما يمكن أن تكون عليه فلسطين المستقبل - فلسطين ما بعد التحرير - حيث انصب جل الجهد طوال هذه المرحلة (٤٧-١٩٦٨) على عملية التحرير ذاتها ؛ وربما يمكن تفسير هذه الظاهرة بالاعتقاد الذى ساد بين العرب عموماً في هذه المرحلة ؛ ومؤداه أن الوحدة العربية هى الطريق إلى قيام دولة عربية موحدة قادرة على مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين ، وأنه لا سبيل إلى التحرير إلا من خلال هذه الوحدة ، وواكب ذلك إتجاه الجماعات الفلسطينية النشطة سياسياً إلى اعتبار أن الحكومات العربية هى المسئولة أساساً عن هزيمة ١٩٤٨ ، وأن العمل العربى الموحد هو الطريق إلى استعادة ما ضاع ، ولذلك انتسبت هذه الجماعات إلى الأحزاب العربية القومية ، وشاركت فيها

بنشاط مثل حزب البعث العربى الاشتراكى وحركة القوميين العرب .

ومما ساعد على تدعيم هذا التوجه أن الثورة الفلسطينية لم تكن منفصلة في نشأتها عن محيطها العربى ، بل كانت في إتجاهها العام ثورة عربية بين الفلسطينيين، ومن هنا كان التعبير عن الإرادة الفلسطينية الثورية يتضح في المشاركة العضوية في مختلف الصياغات التنظيمية والحركات التى أفرزتها حركة التحرر الوطنى العربية .

ورغم أن هذا «الذوبان الفلسطينى» في العمل العربى القومى كان يعكس سيادة القناعة الوحدوية ، ولم يكن يعنى إلغاء لخصوصيات الهدف الفلسطينى ؛ إلا أنه جعل لهذه الخصوصية مدلولاً يرتبط أوثق إرتباط بالوحدة العربية ، ومن ثم كان الأعتقاد في أن المستقبل سيكون لدولة عربية واحدة مدعاه لعدم جدوى التفكير في مستقبل فلسطين بعد التحرير ، طالما أنها ستغدو جزءاً من الدولة العربية الواحدة ، وعلى هذا النحو يمكن فهم غياب أية سيناريوهات سياسية للدولة التى ستقوم في فلسطين بعد التحرير طوال الفترة من عام ٤٧ حتى عام ١٩٦٧ .

غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن هذا التوجه العام الذى تمثل في غياب سيناريوهات للدولة الفلسطينية لم يحل دون طرح موضوع الكيان الفلسطينى على نحو هامشى ومحدود النطاق ؛ وبصورة لا ترقى إلى مستوى السيناريو المتكامل الأركان[٢٢] وقد تباين الموقف الفلسطينى منذ عام ١٩٦٧ بخصوص مقترحات إقامة الدولة الفلسطينية ؛ إذ بدأ ت المبادرة في هذا المجال من عناصر فلسطينية بالداخل في أعقاب هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧ ، بينما عبرت قيادات منظمة التحرير الفلسطينية حينذاك عن رفضها وشجبها لتلك المقترحات ؛ وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حدث تطور في موقف المنظمة حيال إمكان قبول قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع في إطار العمل المرحلى ؛ ويمكن النظر إلى الفكر الفلسطينى تجاه «الدولة الفلسطينية» من خلال «اويتين أساسيتين» :

(أ) موقف ومقترحات العناصر الفلسطينية في الداخل .

(ب) موقف ومقترحات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

(أ) موقف ومقترحات العناصر الفلسطينية في الداخل:

مرت المقترحات التى عبر عنها فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة بخصوص الدولة الفلسطينية بثلاث مراحل كما يلى [٢٣]

(١) المرحلة الأولى:

في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ : (مرحلة السيناريوهات الغائمة): احدى النتائج التى تمخضت عنها حرب يونيو ١٩٦٧ أنها فرضت على الجانب العربى ضرورة إعادة بحث وتقييم منهجه في إدارة الصراع العربى - الاسرائيلى بهدف تجاوز العوامل التى قادت إلى الهزيمة ، وقد أخذ الفلسطينيون ممثلين في حركة المقاومة زمام المبادرة في هذا المجال ، مما أدى إلى معالجة جديدة للقضية الفلسطينية ترتب عليها ظهور نوع من السيناريوهات التى تحاول رسم صورة الغد بالنسبة لفلسطين ، ويمكن القول أن أساس هذا التطور الجديد يكمن في الصدمة العنيفة التى أصيب بها الترابط الموضوعى بين الثورة الفلسطينية ومحيطها العربى نتيجة لهزيمة ١٩٦٧ ، مما قاد إلى بدء حدوث تحول كبير في موقف الفلسطينيين بالذات من تقييم أبعاد العلاقة بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية .

وتمثلت أبرز نتائج هذا التحول في التركيز على (فلسطينية الثورة) الأمر الذى كان يعكس نوعاً من رد الفعل للهزيمة واليأس من جدوى العمل القومى ؛ ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاهل تأثير بزوغ الكفاح المسلح الفلسطينى مع إشراقة عام ١٩٦٥ ، واتساع نطاقه على أثر حرب ١٩٦٧ ؛ ذلك التأثير الذى يمكن تلخيصه في تغيير نظرة قطاعات كبيرة من الفلسطينيين للمشكلة الفلسطينية ، ومن ثم إعادة صياغة أبعاد هذه المشكلة بما يتضمنه ذلك من السعى نحو تحديد أكثر دقة للهدف الفلسطينى .

وهكذا شهدت مرحلة ما بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، وعلى عكس مرحلة ما بين حربى ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ظهور سيناريوهات للدولة الفلسطينية غير أن السيناريوهات التى طرحت في هذه المرحلة كان يعوزها التحديد أحياناً والواقعية السياسية أحياناً أخرى ؛ ويمكن القول بأنها اتسمت في معظمها بنوع من «الضبابية» بمعنى أنها كانت مفارقة

للواقع أحياناً ومتعالية عليه أو خاضعة لقوالب ذهنية جامدة ؛ بحيث بدا بعضها أقرب إلى «النماذج الإيديولوجية» منها إلى «السيناريوهات السياسية». [٢٤]

وقد طرحت هذه المرحلة المقترحات والمشاريع السياسية التالية :

أ- قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأى أراض أقرها قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ للعرب ، وتكون هذه الدولة منفصلة عن الضفة الشرقية للأردن ، وتعترف بدولة إسرائيل ، وتقيم معها علاقات على أساس التعاون وحسن الجوار «وفى اتحاد فيدرالى» (عبر عن هذا الإتجاه : حمدى التاجى الفاروقى وآخرون).

ب- قيام دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة وأية اراضى تتنازل عنها إسرائيل والتى خصصت للدولة العربية في قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، وتكون هذه الدولة تحت حماية هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى ، وتعترف هذه الدولة بإسرائيل وتتعاون معها (عبر عن هذا الإتجاه عزيز شحادة وأخرون) .

ج- وضع الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس تحت وصاية دولة محايدة لمدة خمس سنوات ، يجرى بعدها استفتاء حول مستقبل المناطق المحتلة ، ويتم هذا الاستفتاء بواسطة أهالى تلك المناطق (عبر عن هذا الإتجاه محمد على الجعبرى وآخرون) .

د- إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع تغيير الدستور الأردنى ؛ ومن ثم إقامة دولة إتحاد وليس ضمن الأردن (عبر عن هذا الإتجاه حمدى كنعان وآخرون). [٢٥]

(٢) المرحلة الثانية: (٧٨-١٩٨٠):

❖ مشروع وليد الخالدى [٢٦] لسنة ٧٨ :

نشر هذا المشروع في مجلة فورين أفريز الأمريكية في يوليو ١٩٧٨ حيث اشتمل هذا المشروع على المبادئ الأساسية التالية :

أ- إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ب- حدودها : تشتمل على حدود الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة ١٩٦٧ مع بعض

التعديلات الطفيفة ، كما تضم القدس ، ويكون هناك اتصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق ضمان حرية المرور خلال طرق محددة .

ج- دولة غير منحازة .

د- القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ، مع وجود حدود مفتوحة بين القدس الشرقية والقدس الغربية ؛ في إطار إتفاق وشروط تحدد حرية التنقل بين العاصمتين مع إقامة مجلس مدنى مشترك بين الدولتين لمراقبة وتنسيق بعض الخدمات العامة ، وكذا مجلس دينى على مستوى عال تحت إشراف الأمم المتحدة .

هـ- تشكيل حكومة تآلف فلسطينى .

و- تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ بخصوص اللاجئين (حق الإختيار بين العودة أو التعويض) .

ز- دولة محدودة التسليح (غير منزوعة السلاح) .

❖ مشروع طرح خلال ندوة فلسطينية / إسرائيلية عقدت في ١٤ و ١٥/٣/١٩٧٩ حول السلام في الشرق الأوسط ؛ شارك فيها من العناصر الفلسطينية كل من : نافذ نزال ومحمد وتد وإبراهيم دقاق وإدوارد سعيد ، وتبلورت أهم عناصره في :

أ- حق تقرير المصير يعنى الحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة والإنسحاب الإسرائيلى من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ ؛ وإزالة المستوطنات التى أقيمت على الأراضى العربية ، وكذا عودة الفلسطينيين إلى ديارهم إن ارادوا ذلك .

ب- الفلسطينيون يريدون الحياة في دولة فلسطينية بجانب إسرائيل دون إنكار حق الفلسطينيين الموجودين خارج الأراضى المحتلة في العودة .

ج- السلام الدائم يجب أن يتضمن حياة الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى داخل دولة واحدة. (٢٧)

(٣) المرحلة الثالثة ١٩٨٨ حتى الآن:

تبدأ هذه المرحلة عقب بدء الإنتفاضة الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد حددت جماهير الإنتفاضة أن هدفها هو تحقيق البرنامج المرحلى للثورة والذى يعنى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس الشريف .

❖ مشروع أسعد الصفطاوى [٢٨] في يونيو ١٩٨٩ :

ويشتمل هذا المشروع على ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : وهى مرحلة تمهيدية تعمل على تهيئة الأجواء ، ويتم خلالها إنسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة التى دخلت إليها بعد الإنتفاضة .

- المرحلة الثانية : تستغرق ثلاثة أشهر ، ويجرى خلالها الإعداد لبناء الحكم المشترك .

- المرحلة الثالثة : مرحلة تنفيذ المشروع حيث يتم إجراء الإنتخابات لإختيار مجلس تشريعى للضفة والقطاع ، ومجلس تنفيذى ينبثق عن المجلس التشريعى ليتسلم إدارة شئون البلاد .

ويطالب الصفطاوى في مشروعه بإقامة الدولة أو الإتحاد الكونفيدرالى مع الأردن مع حق إسرائيل في الوجود كدولة داخل حدود آمنة. [٢٩]

❖ خطة د. تيسير عرورى :

- طرحها في أغسطس ٨٩ ، وتقوم على قرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرارين ١٨١ ، ١٩٤ وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وتشتمل المبادئ الأساسية التالية :

- إنهاء الإحتلال وإنسحاب الجيش الإسرائيلى من كل الأراضى العربية المحتلة عقب حرب ٦٧ وإخلاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع .

- منح الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير ويتضمن حقه في تأسيس الدولة الديمقراطية المستقلة في اراضيه التى سوف تنسحب منها القوات الإسرائيلية وهى الضفة والقطاع والقدس .

- إنجاز جميع الجوانب السياسية والدبلوماسية والأقتصادية والعلاقات الأخرى بين الدوليتين الفلسطينية والإسرائيلية ومع ضمانات قوية لكلتا الدولتين ؛ بما في ذلك حقهما في العيش في سلام وأمن داخل حدود دولية معترف بها ، وربما يكون من الضرورى في هذا الإطار ، إصدار تشريع لتحديد وحظر أنشطة الأحزاب والجماعات السياسية المؤيدة لتدمير الطرف الآخر ، أو التى تنتهك حرمة أراضيه الإقليمية .

- إقرار حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

- ضمان حق مواطنى الدولتين وجميع اليهود والمسلمين والمسيحيين في مختلف أنحاء العالم في المرور إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس. [٣٠]

(ب) موقف ومقترحات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حيال الدولة الفلسطينية :

مر موقف منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية خلال الفترة من ٦٧ وحتى الآن بمرحلتين رئيسيتين هما :

١- المرحلة الأولى:

٦٧-٧٣: فى تلك الفترة ركزت المنظمة على رفض أى مقترحات تتعلق بإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ وبررت هذا الرفض بأن مثل تلك الدولة ستؤدى إلى إسقاط مسائل التحرير ، وقضية تحرير فلسطين ؛ «وأن هذه الدولة ستدور فى فلك الوصاية الإسرائيلية ؛ وأنها ستكون بمثابة كيان هزيل من مقومات الدولة المستقلة ، كما أنها ستؤدى إلى كيان يصفى القضية الفلسطينية ويعترف بإسرائيل ، وسيكون ممراً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً لإسرائيل إلى العالم العربي». [٣١]

بعد ذلك ركزت المنظمة على فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، وكانت فتح أول من طرح هذا المفهوم فى يناير ١٩٦٨ ، وانطلق تحليلها من مبدأ رئيسى وهو أنه يجب ألا تحل القضية الفلسطينية على حساب خلق مشكلة يهودية جديدة ، وأن فتح ضد أى اضطهاد يقع على اليهود فى أى مكان ؛ ومن ثم فإن الدولة الديمقراطية أو اللاطائفية وإمكانية العيش دون تمييز بين المواطنين تمثل الحل التقدمى والإنسانى الوحيد للمشكلتين الفلسطينية واليهودية .

ووفقاً لفكر فتح فإن الدولة المنشودة تتسم بالسمات التالية :

١- مجتمع ديمقراطى تقدمى لا يعرف الأستغلال أو الأضطهاد ويضمن حقوقاً متساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق أو الأصل .

٢- إن هذه الدولة مفتوحة لكل الفلسطينيين ولكل الإسرائيليين الذين يتخلون عن صهيونيتهم .

٣- إن هذه الدولة جزء من الأمة العربية ، وتهدف إلى أن تكون جزء فى إطار وحدة عربية فى المستقبل .

٤- إن طريق تحقيق الدولة هو الكفاح المسلح .

٥- ضرورة عدم الدخول فى جدل فكرى أو متاهات نظرية حول الشكل السياسى أو النظام الاجتماعي لهذه الدولة ، ذلك إن مثل هذه الموضوعات ما زالت غير مطروحة من الناحية العملية ، ولا ترتبط بالمرحلة التاريخية الراهنة ، فضلاً عما يمكن أن تؤدى إليه من خلافات وإنقسامات لا مبرر لها .

وتؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على «إن هدف حركة التحرر الوطنية الفلسطينية هو إنشاء دولة وطنية ديمقراطية فى فلسطين يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساويين فى الحقوق والواجبات ، وتشكل جزءاً من الوجود العربى الديمقراطى التقدمى المتعايش بسلام مع كل قوى التقدم فى العالم»، «وفلسطين المحررة ستكون جزءاً من مجتمع عربى ثورى جديد ، وأن المجتمع العربى الجديد

الديمقراطى الاشتراكى سيكون قادراً بالاستناد إلى مبادئ الماركسية اللينينية لتوفير الحل لكل مشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال التى يعانى منها إنسان هذا الوطن ، وأن اليهود فى فلسطين بعد التحرير سيمارسون شأنهم شأن غيرهم كافة حقوقهم الديمقراطية كمواطنين فى مجتمع ديمقراطى اشتراكي». (٣٢)

وهكذا فإن مفهوم الجبهة الشعبية يتميز بأن النظام الاجتماعي السياسى فى الدولة الفلسطينية سوف يكون على أساس مبادئ الماركسية ، وأن الدولة هى جزء من حركة ثورية عربية ، وتضيف الجبهة إن هذا الهدف من شأنه جذب الكادحين اليهود وإيجاد تناقض بينهم وبين مؤسسات الدولة الإسرائيلية والحركة الصهيونية .

أما الجبهة الشعبية الديمقراطية فإنها تحدد الهدف فى أنه «بناء دولة ديمقراطية تضم العرب واليهود ضمن حقوق وواجبات وطنية متساوية»، وأن دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية تصبح جزءاً لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية فى المنطقة ، ودولة ديمقراطية المحتوى ، ومعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية العربية والفلسطينية ، ودعت الجبهة كافة العناصر والتنظيمات الإسرائيلية واليهودية المعادية للصهيونية إلى الالتفاف حول هذا الحل .

أما المنظمات ذات الامتداد العربى كالصاعقة وجبهة التحرير العربية ، فقد وقفت موقفاً متحفظاً تجاه فكرة هذه الدولة فى البداية ، فالطلائع اعتقدت أن مثل هذه الفكرة تتنافى مع هدف الوحدة العربية ، وجبهة التحرير العربية أدانت بعض القائمين بالفكرة ، ووصلت إلى القول بأن «الدولة الفلسطينية التى تقوم بمعزل عن انتصار الثورة العربية الشاملة على كل أعدائها ، ودحرها لكل قوى الاستعمار ومصالحه لا تستطيع إلا أن تراعى هؤلاء الأعداء ؛ وأن تتفاهم مع هذه المصالح»، ولكن ينبغى التنويه أن هذا التحفظ لم يرجع إلى معارضة المفهوم فى حد ذاته ، بقدر ما رجع إلى الظروف السياسية التى نشأ فيها ؛ والتخوف من أن يتضمن عزل فلسطين عن الأمة العربية .

وطبقاً لهذه الرؤية فإن العدو ليس هو المواطنين اليهود أو الاسرائيليين كأفراد ؛ ولكن البنية الاقتصادية والاجتماعية الصهيونية التى تكرس الوجود الإسرائيلى ، وهكذا «بقدر ما تشكل الصهيونية نفياً للفلسطينيين ، فإن التحرير يشكل نفياً للصهيونية»؛ وأن الهدف من التحرير هو «اسقاط قيادة إسرائيل وسياستها العنصرية؛ وتعرية جهازها الاستعمارى ؛ وإلغاء إطارها الثيوقراطى والعنصرى ؛ واستبدال كل ذلك ببنية إنسانية حرة ديمقراطية». (٣٣)

ويفرز هذا الطرح عدة ملاحظات يمكن إجمالها فيما يلى :

(أ) إنه بينما تعلن كل المنظمات الفلسطينية الرئيسية ارتباطها بهذا الهدف فإن التعبير اللفظى عنه يختلف من منظمة لأخرى ، ومن كاتب لآخر ، وبالذات بالنسبة لاستخدام صفة العلمانية للدولة ، فهى ترد أحياناً ، وتختفى أحياناً أخرى ، كما تلقب أحياناً بالدولة اللاطائفية ، أضف إلى ذلك وجود إختلافات حول مضمون المفهوم ذاته.

(ب) إن الفكر الفلسطينى لم يذهب فى عمومه إلى ما هو أكثر من تحديد الهدف الاستراتيجى العام دون أن يتطرق إلى التفاصيل الخاصة بشكل نظام الحكم ، أو قضية الهجرة اليهودية ومستقبلها ، أو شكل النظام الاجتماعي أو الاقتصادى ؛ إلى غير ذلك من قضايا . وإذا كان هناك من ينتقد الفكر الفلسطينى على هذه العمومية والغموض ، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضاً ظروف المرحلة التاريخية التى تبلور فيها هذا الفكر وارتباطه بالممارسة ، وخطورة الانصراف إلى العمل النظرى المحض أو الاجتهادات النظرية المجردة التى تضر أكثر مما تنفع ، وبالذات عندما تكون منفصلة عن الواقع الموضوعى ، أو تعبيراً عن اجتهادات ثقافية أو فكرية ليس لها ما يسندها فى أرض الواقع .

(ج) إن مفهوم الدولة الديمقراطية يتضمن إقامة دولة تقوم على أساس المساواة الكاملة فى الحقوق والواجبات بين المواطنين بغض النظر عن الأصل والجنس والدين واللون ، ودونما تمييز بين عربى ويهودى ، ومن ثم يمكن فهم تصريحات القادة الفلسطينيين بأنه لا يوجد ما يمنع من أن يصبح رئيس هذه الدولة يهودياً ، ولكن من

المهم ملاحظة أن مفهوم المساواة فى هذا المجال ينصرف إلى الأفراد كمواطنين فى الدولة وليس باعتبارهم جزءاً من «جماعة قومية ».

وبعبارة أخرى فإن هذا المفهوم لا يعترف بحقوق قومية لليهود كجماعة ، وإنما بحقوق اجتماعية وسياسية لأفراد ، وهذا هو الانتقاد الأساسي للمفهوم من الجانب الإسرائيلي ؛ حتى من جانب بعض المنظمات الاشتراكية مثل (ماتزبن) «الحركة الاشتراكية الإسرائيلية» التى رأت فيه إهداراً لحق الإسرائيليين فى تقرير المصير .

(د) إن التزام حركة المقاومة بمفهوم الدولة الديمقراطية كهدف نهائى لم يمنعها من القبول بإقامة السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية التى يتم جلاء القوات الإسرائيلية عنها.

وقد تبلور هذا الموقف في اجتماعات الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في يونيو ١٩٧٤، وعلى أساس ذلك صرح د. نبيل شعث المتحدث الرسمي باسم المنظمة في نيويورك في ١٥ نوفمبر من نفس العام بان هدف الدولة العلمانية الديمقراطية هو الهدف البعيد المدي الذي تسعي له منظمة التحرير، إلا ان المنظمة لا تفكر في هذا الحل في المستقبل القريب. (٣٤)

٢- المرحلة الثانية: من عام ٧٤ وحتى الآن:

في هذه المرحلة استطاع الذهن السياسي الفلسطيني التغلب على مشكلة لازمت العمل الفلسطيني في مراحله السابقة، وتمثلت هذه المشكلة في انعدام القدرة على التعامل مع معطيات الواقع الذي يكتنف القضية الفلسطينية ويؤثر فيها من خلال مفهوم «الممكن السياسي»؛ ويقوم هذا المفهوم خاصة في مجال العمل من اجل التحرر الوطني على أركان ثلاثة:

١- إجراء الحساب الصحيح والأمين لميزان القوى بين أطراف الصراع المباشرة، وما يحيط بهذا الصراع من مواقف دولية فاعلة ومؤثرة في مجراه خلال المرحلة الزمنية المعاصرة، ويتصل بهذا الحساب تحديد الوسائل المناسبة لأحداث تعديلات

مستمرة في ميزان القوى المحلي، والأوضاع الدولية لصالح القضية، وحساب الحد الأقصى من التعديلات الممكن الوصول إليها في نطاق المرحلة.

٢- تحديد هدف سياسي «قابل للتحقيق» في إطار المرحلة الزمنية وموازين القوى فيها استنادا إلى محصلة الحساب الصحيح والأمين.

٣- وضع البرنامج التنفيذي لتحقيق الهدف «القابل للتحقيق» على نحو من المرونة يسمح باستثمار الطرق البديلة التي تتمخض عن مجرى الصراع دون الانحصار في أسلوب بعينه يجمد العمل ويحاصره.

وعلى هذه الخلفية اخذ الموقف من فكرة الدولة في الضفة والقطاع خلال السنوات الأربع التي تلت دورة المجلس عام ١٩٧٠ أشكالا متعددة ومتكررة من الرفض، حتى استطاع الذهن الفلسطيني عام ١٩٧٤ ان يعيد اكتشاف الفكرة، ويلمح فيها من الإمكانيات الإيجابية ما لم يكن يلحظه فيها من قبل، ولعل اقل هذه الإمكانيات شأنا هو ان هذه الفكرة -إن اتيح لها التنفيذ- قادرة على حماية الشخصية الفلسطينية من الذوبان. (٢٥)

فلقد ورد في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشرة عام ١٩٧٤ تحت عنوان «البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر من المجلس الوطني الفلسطيني» وفي البند الثاني ما يلي: «تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأراضي الفلسطينية»، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها، ويلاحظ هنا أمران:

أولهما: يتصل بالهدف وهو ان المنظمة استطاعت ان تكتشف مفهوم العمل المرحلي، وتحديد الهدف القابل للتحقيق في إطار المرحلة المعاصرة.

وثانيهما: يتصل بالبرنامج التنفيذي وهو ان المنظمة قد تخلت عن اعتبار الأسلوب العسكري هو الأسلوب التنفيذي الوحيد، وان كانت قد وضعته على رأس الأساليب والوسائل المختلفة.

ويقول صبري جريس عضو المجلس الوطني الفلسطيني في تفسير هذا التحول: المبدئي من جانب الفلسطينيين تجاه فكرة الدولة في الضفة والقطاع ثم تطوره بعد ذلك وخاصة في دورة المجلس الوطني لعام ١٩٧٧ نحو مزيد من الوضوح والتحديد «ولقد افهم الفلسطينيون من قبل اكثر من دولة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، من بين الدول المؤيدة لهم أو المتعاطفة معهم، ان سقف النضال الفلسطيني في هذه المرحلة.. وحتى لا نخدع أنفسنا ، هذه المرحلة قد تمتد ، على الأقل ، حتى نهاية القرن - هو دولة فلسطينية مستقلة على جزء من ارض فلسطين، وانه ليست هناك دولة واحدة ذات شان على استعداد لان تسير معهم إلى ابعد من ذلك». (٣٦)

ومن الواضح ان الذهن السياسي الفلسطيني كان في مقررات المجلس الوطني في دورة ١٩٧٧ بفعل هذه التأثيرات اشد ما يكون اقترابا من مفهوم «الممكن السياسي»، فقد أكدت مقررات المجلس في هذه الدورة ما يلي: «تطوير شعار «السلطة الوطنية» الذي جري إقراره في المجلس الوطني الثاني عشر إلى شعار «الدولة الوطنية المستقلة» ردا على كل محاولة تسعى للقفز من فوق هذا المطلب، أو استغلال عمومية شعار «السلطة الوطنية» للحديث عن كيان سياسي ما للشعب الفلسطيني يمكن ربطه أو احتواؤه داخل أي كيان عربي آخر، بدون الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني»، وهنا يمكن ملاحظة الوضوح الشديد في استخدام مصطلح «الدولة الوطنية المستقلة» واعتبار فكرة الدولة هدفا للنضال الفلسطيني في هذه المرحلة.

ولو شئنا تفصيل الهدف الفلسطيني المطروح في هذه الفترة لوجدناه قائما على الأركان التالية:

١- الرقعة الجغرافية اللازمة لإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة ومفهوم انها محددة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

٢- حقوق السيادة الفلسطينية على هذه الرقعة.

٣- حقوق العودة إلى الديار والممتلكات. (٣٧)

ويمكن القول على خلفية ما سبق بان العقل الفلسطيني / العربي ابتعد منذ حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ عن مفهوم الصراع مع إسرائيل والصهيونية كصراع وجود، وبدأ الاقتراب منه كصراع حدود ، وقد دشن هذا المفهوم بوضوح عبر إقرار قمة فاس الثانية عام ١٩٨٢ ما عرف بمبادرة السلام العربية والتي أعربت فيها الدول العربية عن الاستعداد للاعتراف بإسرائيل والعيش معها بسلام إذا ما انسحبت إلى حدود عام ١٩٦٧، ووافقت على حل عادل لقضية اللاجئين، وما ان جاء انعقاد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ وانطلقت المفاوضات الثنائية ، والمفاوضات متعددة الأطراف في لجانها الخمس، حتى أعلن الفرق عن «المفهوم الوجودي» السابق، وغيب «صراع الوجود» تغييبا شبه تام ، وتأكد ذلك من خلال التوقيع على اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، ولا تزال المفاوضات جارية، وكذلك الخلافات والصراع (كما هو الآن عبر انتفاضة الأقصى) من اجل انسحاب إسرائيل من أراضي الضفة والقطاع، والاعتراف المتبادل بالحدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المنشودة.

ولم يدفع هذا التطور الحاسم للفكر العربي/ الفلسطيني إزاء الصراع العربي - الصهيوني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى ملاقاة العرب في منتصف الطريق، أو بتعبير أدق: لم يدفع بها إلى القبول من دون تحفظ بان الصراع مع العرب صراع حدود، وان عليها ان تقبل بما قبل به العرب من حدود (حدود الرابع من حزيران) يونيو ١٩٦٧.

وأي مراجعة للمفاوضات على المسار الفلسطيني وما يتخللها من عقبات وخلافات تكشف ان إسرائيل تنظر إلى صراعها مع العرب بوصفه أولا صراع وجود؛ ومن ثم صراع حدود، وما يؤكد ذلك ويكشف عنه بوضوح الشروط الأمنية الإسرائيلية التي تأتي في الأهمية قبل مفهوم حل الصراع والتعايش السلمي، والسؤال المطروح هو: هل يعيد العرب التشديد على البعد «الوجودي» للصراع بعد ان أهملوه مطولا لمصلحة البعد الحدودي ، ومن دون ان يكسبوا قبولا إسرائيليا وأمريكيا بانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧؟!!

وبالتالي من دون التوصل إلى اتفاقات معها لتسوية الصراع الحدودي وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف؟. (٣٨)

المبحث الرابع

الفكر الصهيوني ورفض الكيان الفلسطيني المستقل

يشكل الموقف الإسرائيلي حيال الأراضي المحتلة، ومشكلة الشعب الفلسطيني أحد أهم العوامل المؤثرة على اتجاهات الحركة لحل المشكلة الفلسطينية، وبالتالي على احتمالات إقامة الكيان «الدولة الفلسطينية»، وحتى يمكن ان نتبين بقدر من الوضوح أبعاد الموقف الإسرائيلي تجاه هذه القضية من المفيد ان نستعرض العوامل والآراء والمواقف الإسرائيلية المتعددة بهذا الصدد:

❖ المفكرون الإسرائيليون وقضية الدولة الفلسطينية:

تتباين مواقف الكتاب والمفكرين الإسرائيليين إزاء قضية الدولة الفلسطينية وعلاقتها بالكيان الصهيوني، ويقدم الكتاب والأساتذة الإسرائيليون الرافضون لقيام الدولة الفلسطينية مبررات عديدة لرفضهم، فيرى بروفيسور موشي معوز والكاتب الإسرائيلي يهوشع تدمور وبروفيسور رابينوفتش ان مثل هذه الدولة لن تحل المشكلة الفلسطينية، وبصفة خاصة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم فان المخاطر التي سوف تترتب على إقامتها اكثر من فوائدها بكثير، ويرى البروفيسور مردخاي ابير (بالجامعة العبرية بالقدس) ان إقامة مثل هذه الدولة في الضفة الغربية وغزة غير ممكن عمليا للاعتبارات الجغرافية، ولمحدودية الإمكانات الاقتصادية للمنطقة ، وما زال هذا التيار يتصاعد حتى الآن .

ويُجمع الكتاب الإسرائيليون الرافضون «للدولة» على الخطورة التي سوف تمثلها على أمن إسرائيل، فيشير بروفيسور موشي معوز بهذا الصدد إلى ان «... إقامة دولة عربية ذات سيادة في أجزاء من «ارض إسرائيل» ستخدم استراتيجية الاستنزاف العربية، وستستخدم قاعدة لمزيد من النخر في كيان إسرائيل، ولأعمال إرهابية

وتخريبية واسعة النطاق، وفي النهاية لهجوم عربي شامل داخل الدولة اليهودية»، وفي إطار هذا الجانب يشير البروفيسور يائيل عفرون (أحد المسئولين في دائرة العلاقات الاستراتيجية والدولية في معهد ديفز بالجامعة العبرية) إلى أن «أية دولة مستقلة لا يمكن ان توافق على تجريد كل مناطقها من السلاح، وعدم التجريد يؤدي إلى المساس بأمن إسرائيل». (٣٩)

وفي المقابل ينطلق عدد محدود من الكتاب والأساتذة الإسرائيليين من التأكيد على جوهرية حل المشكلة الفلسطينية في أية تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، على نحو ما ذكر دانييل بلوخ في صحيفة دافار في ١٩٧٥/٤/١٤ «بالنسبة للقضية الفلسطينية؛ لا شك انها المسالة الرئيسية لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي؛ ومن دون حلها لا توجد ايه قيمة حقيقية لاية تسوية اخري على مر الزمن».

وبالرغم من ان الذين يطرحون اهمية حل المشكلة الفلسطينية، محدودي العدد والتاثير، كما انهم لا يطرحون جميعا «الدولة الفلسطينية» حلا لها؛ إلا ان عددا منهم يطرح مباشرة مثل هذه الدولة حلا لها؛ بغض النظر عن الافكار التي يطرحونها حول هذه الدولة، اذ يستند مؤيدو إقامة الدولة الفلسطينية إلى أكثر من مبرر لتأييدهم ، فالبعض ينطلق من أنه طالما هناك إقرار بوجود الفلسطينيين كفئة اثنية فان هذا يعني احقيتهم بتعبير سياسي عنهم في شكل دولة، ويرد اخرون على المخاوف التي تثار من جانب إسرائيل من جراء إقامة مثل هذه الدولة؛ فمن ناحية التهديد الذي يمكن ان تشكله لإسرائيل، يرد البعض بان هذه الدولة سوف تكون دولة ضعيفة للغاية ومعتمدة بصفة اساسية على المعونات التي تقدمها الدول العربية وإسرائيل لها؛ وسوف يكون بمقدور إسرائيل ان تبيدها في أي وقت.

وبدون الاستطراد في المبررات التي يقدمها الكتاب الإسرائيليون المؤيدون لقيام الدولة، يمكن القول بأن تاثير هؤلاء يدور في إطار قطاعات المثقفين فقط، وينصب نشاطهم على المقالات التي ينشرونها في الصحف والدوريات والمؤتمرات أو الندوات التي يشاركون فيها (احيانا مع شخصيات عربية وفلسطينية)، وعلى سبيل المثال، عقدت في ابريل ١٩٧٥ ندوة في نيويورك حول «مستقبل فلسطين» وشارك فيها ناتنياهو

بيليد (استاذ إسرائيلي بجامعة تل ابيب)كما شارك فيها الياس توما (استاذ فلسطيني بجامعة كاليفورنيا) واصدرا عقب مشاركتهما في الندورة بيانا مشتركا تضمن ما يلي:

١- ان إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يصدرا اعلانا يتضمن تخليهما عن الحرب والتوسع الاقليمي.

٢- ان حكومة إسرائيل يجب ان تصدر اعلانا يتضمن اقرارها بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية في غرب نهر الاردن في إطار حدود دولية معروفة.

٣- يجب ان تصدر منظمة التحرير الفلسطينية اعلانا يتضمن الاقرار بحق الشعب الإسرائيلي في العيش في دولته في سلام وأمن.

٤- يجب ان تعلن حكومة إسرائيل عن استعدادها للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني. (٤٠)

❖ اراء ومقترحات ابرز الشخصيات الإسرائيلية ومنظري الصهيونية بخصوص «الكيان الفلسطيني»:

١- اراء ومقترحات ايجال الون:

(أ) يعتبر ايجال الون من ابرز الشخصيات في حزب العمل الإسرائيلى وشكلت آراؤه ومقترحاته منهاجا سياسيا واستيطانيا خلال فترة تولي المعراخ الحكم في إسرائيل في الستينيات.

(ب) نشرت آراء ومشروعات ايجال الون بخصوص الكيان الفلسطيني وحل مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة في شكل مقترحات اطلق عليها مشروع الون عام ١٩٦٨، ثم قام بتعديل تلك المقترحات وتطويرها في مقال نشر في مجلة الفورين افيرز في أكتوبر ١٩٧٦، ثم ضمنها محاضرة له نشرها معهد الشرق الاوسط الإسرائيلي في اواخر عام ١٩٧٨.

(جـ) تشتمل محصلة مقترحات آلون على المبادئ الاساسية التالية:

١- إقامة كيان في الضفة الغربية يرتبط بالمملكة الاردنية الهاشمية في إطار دولة اردنية / فلسطينية.

٢- يتم هذا الحل في إطار معاهدة سلام بين الاردن وإسرائيل.

٣- سيتم اعادة معظم المناطق الاهلة بالسكان العرب.

٤- تمكين السكان الفلسطينيين من التعبير عن هويتهم في إطار دولة اردنية / فلسطينية .

٥- الدولة الواقعة شرق إسرائيل ستكون ذات طابع فلسطيني حيث ان غالبية السكان من اصل فلسطيني - ولكن من الممكن ان تحتوي على اقلية من غير الفلسطينيين.

٦- اعتبار نهر الاردن والخط الوهمي المار بمنتصف البحر الميت خطا للحدود الإسرائيلية مع المملكة الاردنية.

٧- إجراء تعديلات في الحدود في الجزء الواقع بين غرب البحر الميت وامتداد وادي الاردن، حيث تضم إسرائيل قطاعا بعرض حوالي ١٥كم على طول الضفة الغربية لنهر الاردن وحتى البحر الميت، وتكون الحدود شمال البحر الميت غير شاملة لمدينة اريحا، وذلك لاعتبارات سكانية، مع ضم طريق البحر الميت / القدس إلى إسرائيل، وضم جبل الخليل بسكانه، لان ذلك يضمن حماية القدس، ولان هذه المنطقة توفر الظروف المناسبة للاستيطان، كما تحتوي على الاماكن المقدسة مثل مغارة المكفلية وقبر راحيل.

٨- إجراء تعديلات بسيطة في الحدود على امتداد خطوط الهدنة لتلبية احتياجات الأمن التكتيكي الإسرائيلي.

٩- اعتبار مدينة غزة وضواحيها جزءا من المنطقة الاردنية / الفلسطينية، مع ربطها بالدولة الاردنية / الفلسطينية بطريق بري يمر عبر إسرائيل (اعطاء الدولة الاردنية / الفلسطينية امكانية مرور الترانزيت على الطرق الإسرائيلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة).

١٠- بقاء القدس عاصمة لإسرائيل وتحت سيادتها، مع توفير نظام خاص للاماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين على اساس ديني، وليس على اساس سياسي.

١١- تجريد الضفة الغربية وقطاع غزة من السلاح.

١٢- عند تحديد الحدود بين إسرائيل والدول العربية المجاورة سيتم توفير ممر ذي عرض مناسب تحت السيادة العربية لتحقيق الاتصال بين ضفتي الاردن، وسيقع هذا الممر بين جسر اللنبى وطريق اريحا / رام الله.

١٣- يجب ان يكون هناك تعاون وثيق بين الدولة العربية وإسرائيل.

(د) في مقال نشرته ها ارتس الإسرائيلية في ٧٥/١٢/٩ اشار ايجال الون إلى ان الاتفاق الاسرئيلي / الاردني في إطار حل اقليمي وسط ، وفيدرالية اردنيه / فلسطينية حسب الاقتراح الاساسي للملك حسين مع تعديلات ملموسة في الحدود هو ، خيار اكثر واقعية في نظره ، وأضاف انه لا يجوز التهرب من امكان ان توافق إسرائيل على شكل من «الدولة الفلسطينية» على ألا تكون هذه الدولة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.[٤١]

٢- اراء ابا ايبان:

(ا) يعتبر ابا ايبان من ابرز الشخصيات السياسية الإسرائيلية حيث عمل لسنوات طويلة وزيرا للخارجية الإسرائيلية، كما تولي رئاسة لجنة الدفاع والشئون الخارجية بالكنيست.

(ب) تتلخص ابرز اراء ابا ايبان في الاتي:

١- طرح ابا ايبان في أكتوبر ٦٨ مشروعا إسرائيليا للسلام تضمن فيما يتعلق بالحدود والكيان الفلسطيني ما يلي:

- حصول إسرائيل على حدود آمنة ودائمة تكون متسقة مع هدف تحقيق أمن إسرائيل.

- ان تكون الحدود مفتوحة.

- استعداد إسرائيل لمناقشة التوصل إلى اتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم الامر (بالنسبة للقدس).

- التعاون الاقليمي وذلك بهدف إقامة تجمع اقليمي لدول الشرق الاوسط.

- حل مشكلة اللاجئين في إطار مؤتمر دولي.

٢- وفي ٨٨/٧/١٣ صرح ابا ايبان بانه «يتعين التفكير في الخيار الفلسطيني، وانه يجب تخطي الايدلوجيات الجامدة ودراسة امكانية العيش في حسن جوار مع الفلسطينيين». (٤٢)

٣- آراء عيزرا فايتسمان:

في منتصف يناير ٨٨ اقترح عيزرا فايتسمان (الوزير بلا وزارة حينذاك) مشروعا للسلام جاء فيه فيما يتعلق بالحل الدائم (بعد الفترة الانتقالية من الحكم الذاتي) أن يختار فلسطينيو المناطق المحتلة بين ثلاثة:

- اتحاد كونفيدرالي اردني - فلسطيني.

- حكم ذاتي كجزء من اتحاد كونفيدرالي إسرائيلي / فلسطيني.

- استمرار الفترة الانتقالية حتى تتوافر الظروف الملائمة للحل الدائم (وفي جميع الحالات تستمر القدس تحت السيطرة الإسرائيلية). (٤٣)

٤- آراء واقتراحات موشي ديان:

تتلخص ابرز اراء ومقترحات موشي ديان في التالي:

١- ما ذكره في يومياته (ص٢١٧ ، ٢١٨) من ان القيمة الاساسية لسيطرة إسرائيل على قطاع غزة هي إبعاد المصريين عنه، واضاف بان دافيد بن جوريون كان من رأيه عدم ضم قطاع غزة إلى إسرائيل بسبب ضخامة عدد اللاجئين الفلسطينيين به.

٢- في يناير ١٩٦٧ طرح موشي ديان فكرة انشاء اتحاد كونفيدرالي بين إسرائيل

والاردن على اساس الخطوط التي سبق تحديدها بمشروع الاتفاق الذي اثير في عام ١٩٤٩ مع الملك عبد الله إلا أنه بعد حرب يونيو ١٩٦٧ أقلع ديان عن التفكير على أساس الاتحاد الكونفيدرالى مع الأردن وبدأ يميل نحو المشاركة المباشرة بين إسرائيل والعرب في المناطق المحتلة، كما ركز ديان على فكرة منح الضفة الغربية قدرا محدودا من الحكم الذاتي ، حيث كان يخشي ان يؤدي الضم التام إلى ميل التعداد لصالح العرب وفي يوم ٦٨/٢/٢٨ رد ديان على سؤال حول امكان إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فاشار الي الاتي:

❖ إن انشاء دولة فلسطينية مستقلة تستطيع غداة انشائها ان تعلن انضمامها إلى الاردن، وستواجه إسرائيل مشاكل تتعلق بتكوين جيش مستقل لهذه الدولة، كما ستواجه هذه الدولة مشاكل بخصوص استقلالها الاقتصادي، وايجاد منفذ لها إلى البحر، كما اضاف بانه إذا اقترح مندوبون من قطاع غزة والضفة الغربية إجراء مفاوضات مع إسرائيل حول انشاء دولة فلسطينية فعلي إسرائيل ألا ترفض طلبهم، بل يتم الجلوس معهم ودراسة ما إذا كان من الممكن ضمان المصالح الحيوية لإسرائيل بشكل يقبله هؤلاء الفلسطينيون ، مع ضرورة ان يوضح لهم ان إسرائيل تريد التمسك بالقدس والخليل والحدود الآمنة.

٣- أعلن موشي ديان عن مشروعه المتضمن وجهة نظره حيال المناطق المحتلة في ٦٩/٧/١٥ حيث تضمن ما يلي:

- اعتبار نهر الاردن الحدود الأمنة لإسرائيل من جهة الشرق.

- ان يظل قطاع غزة تحت سيطرة إسرائيل.

- الدمج الاقتصادي بين كل من اقتصاد المناطق المحتلة والاقتصاد الإسرائيلي.

٤ – صرح موشي ديان لجريدة هاآرتس الإسرائيلية في ١٩٧٥/١٢/١٩ بانه لا يمكن لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ان تعيش بقواها الذاتية، وان المبدأ القائل بان للعرب الفلسطينيين الحق في دولة فلسطينية، وان للاجئين الذين تركوا إسرائيل خلال حرب ١٩٤٨ حقوقا شرعية في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، كل هذا

يتناقض تماما مع صميم وجود دولة إسرائيل فاما دولة إسرائيل واما دولة فلسطينية.

٥- أعلن موشي ديان في أكتوبر ١٩٧٩ ان «اصرار حكومة بيجن على ضم الضفة الغربية وقطاع غزة وابقائهما تحت سيادة إسرائيل بعد انتهاء الفترة الانتقالية للحكم الذاتي المنصوص عليه في اتفاقيتى كامب ديفيد هو السبب الرئيسي لاستقالته من وزارة الخارجية، وقال ديان انه من الممكن تقسيم الضفة والقطاع إلى منطقتين يعيش فيهما العرب والإسرائيليون بصورة مستقلة دون ان يخضعا لإسرائيل أو الاردن».

٦- خلال المناظرة التي جرت يوم ٧٩/١٠/١٠ بين د.بطرس غالي وموشي ديان اشار ديان إلى ان رسم حدود إسرائيل مع الاردن سيتم خلال المفاوضات مع الاردن وليس مع الفلسطينيين أو دولة فلسطينية.

٧- خلال الندوة العلمية التي جرت بجامعة تل ابيب ونظمها معهد شيلوح الإسرائيلي في ٨١/٣/١٦ حول انجازات السلام بين مصر وإسرائيل، اشار ديان إلى وجوب قيام إسرائيل بمنح سكان المناطق المحتلة حقوقا متساوية بالإسرائيليين، حيث ان ذلك يمكن ان يؤدي إلى مزيد من التقارب مع عرب المناطق المحتلة، كما عبر ديان عن اعتقاده بان مشروع الحكم الذاتي في إطار كامب ديفيد قد اصبح لا ينبئ بتحقيق نتائج ايجابية تجاه المشكلة الفلسطينية، واكد على اهمية ابداء مرونة بمنح السكان الفلسطينيين كافة الصلاحيات باستثناء الخارجية والأمن، كما اقترح ديان قيام إسرائيل بالإعلان عن استعدادها للعودة إلى حدود يونيو ٦٧ ، مع استمرار تواجدها العسكري في بعض المناطق الهامة للأمن الإسرائيلي لمدة ٢٠-٢٥ سنة. (٤٤)

٥- آراء ومقترحات اسحاق شامير (رئيس وزراء اسرائيل السابق):

تتلخص أبرز آرائه فيما يلي:

١- اقترح شامير في ابريل ١٩٨٩ خلال لقائه مع الرئيس الامريكي بوش في واشنطن إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب وفد فلسطيني يتفاوض بشان التوصل إلى ادارة حكم ذاتي مؤقتة، على ان يعقب ذلك التفاوض من

اجل التوصل إلى اتفاق دائم، وقد استبعد شامير أي حل يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

٢- وفي ابريل ١٩٨٩ بلور شامير خطة الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالسلام والكيان الفلسطيني على النحو التالي:

- مواصلة المسيرة السلمية وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد.

- معارضة إسرائيل انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما اكد معارضتها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

- اعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.

- ضمان بقاء وتطوير المستوطنات التي أقامتها الحكومة وإقامة مستوطنات اخري.

- الاسراع بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل من جميع بقاع العالم.

٣- طرح شامير مقترحات ثم قدم خطة اقرها مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٨٩/٥/١٤ اشتملت على مرحلتين

أ- المرحلة الاولي: إقامة وضع انتقالي يتضمن حكما ذاتيا اداريا محدودا لمدة خمس سنوات.

ب- المرحلة الثانية: (مرحلة الحل الدائم) وتضمنت الآتي:

- إجراء مفاوضات مباشرة بشأن السيادة على الأراضي المحتلة، على ان تجري هذه المفاوضات مع الفلسطينيين المحليين والدول العربية التي ترغب في الاشتراك في هذه المفاوضات.

- وجاء في الوثيقة التي قدمها فيما يتعلق بالكيان الفلسطيني ما يلي:

١- معارضة إسرائيل إقامة «دولة فلسطينية» في غزة والمنطقة الواقعة بين إسرائيل والمملكة الاردنية (أي الضفة الغربية).

٢- رفض إجراء أي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٣- رفض إجراء أي تغيير في وضع الضفة والقطاع غير ما يتطابق مع الخطوط الاساسية للحكومة. (٤٥)

٦- آراء ومقترحات مناحم بيجن:

أ- تركزت آراء بيجن على المطالبة بصفة مستمرة بضم المناطق المحتلة إلى إسرائيل.

ب- طرح بيجن في ٧٧/١٢/٢٨ مشروعه للحكم الذاتي الذى تضمن فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة، ومنح السكان الفلسطينيين حكما ذاتيا اداريا.

جـ- كان بيجن ينظر للحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين على انه بمثابة حل دائم وليس فترة انتقالية فحسب.

د- اعرب بيجن في سبتمبر ١٩٨١ عن تاييده لفكرة قيام اتحاد كونفيدرالي بين إسرائيل والاردن والاراضي المحتلة التي سيطبق فيها الحكم الذاتي. (٤٦)

❖ مشروعات النخبة الإسرائيلية للكيان الفلسطيني.

ذكرنا فيما سبق أن فكرة الدولة الفلسطينية اجتذبت بعض الانصار في دوائر محدودة من النخبة الإسرائيلية، غير ان بعض هؤلاء الانصار استطاع ان يصوغ تصورا عاما لمستقبل الفلسطينيين وعلاقتهم بالكيان الصهيوني وشرق الاردن ومن أهم هذه التصورات:

١- مشروع رعنان فايتس:

رعنان فايتس (دكتور في الفلسفة ورئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية منذ ١٩٦٣)، وهو يعرض مشروعا بتقسيم فلسطين إلى ٨ ألوية (٥ يهودية، ٣ عربية) يتمتع كل منهما باستقلال ذاتي وتحكمها جميعا حكومة مركزية، وقد تضمن الاقتراح ما يلي:

- أنه في حالة التوصل إلى اتفاق مع الاردن، تستطيع الألوية العربية الثلاثة (نابلس والخليل وغزة) الانضمام إلى المملكة الاردنية بأي أسلوب أو صورة تقبلها.

- وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع الاردن، تنطبق تدريجيا قواعد الاستقلال في العمل على الالوية العربية، وتقام في كل من الالوية الثلاثة (دوائر محلية تتولي القضايا الداخلية للواء في مجال التنمية والخدمات).

- في مرحلة لاحقة، في حال تبدد الامل فعلا بالتوصل إلى اتفاق سلام مع الاردن، سيكون بالامكان اختيار أحد بديلين: إقامة دولة فلسطينية أو إقامة دولة فيدرالية، اما الدولة الفلسطينية فيمكن إقامتها بواسطة توحيد الالوية العربية الثلاثة (نابلس والخليل وغزة) في وحدة سياسية واحدة ، وتكون لها الحقوق الكاملة ما عدا إقامة جيش وامتلاك اسلحة، اما الدولة الفيدرالية ففي اطارها تشكل «أرض إسرائيل» وحدة واحدة بالنسبة للأمن والعلاقات الخارجية، وتتولي ادارة محلية في الالوية جميع الشئون الداخلية، وستكون القدس عاصمة هذه الدولة ومقرا للحكومة المركزية.

ويري فايتس ان امكان التوصل إلى اتفاق مع الاردن افضل من نواح عديدة، والامكان الثاني- إقامة دولة فلسطينية افضل من الثالث، إذ أن الإمكان الثالث لا يتماشى مع المبادئ الاساسية، وخصوصا انه لا يتفق مع مبدأ المحافظة الكاملة على الطابع اليهودي «لدولة إسرائيل»، إلا أن إمكان إقامة دولة فيدرالية افضل على أي الاحوال من الانحدار التدريجي وغير الموجه نحو ضم مناطق مزدحمه بالسكان العرب. (٤٧)

٢- افكار شلومو افينيري عام ١٩٧٠:

ينطلق افينيري (أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بالجامعة العبرية ، ومدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية الأسبق) من افتراض ان جوهر الصراع في الشرق الاوسط يكمن اساسا في الصراع بين حركتين للتحرر الوطني: «حركة التحرر اليهودية» وحركة التحرر الفلسطينية العربية، وأن كليهما يدعي حقوقا في فلسطين وهنا مربط الفرس، وذلك ان أية تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي لا تتناول القضية الفلسطينية

لن تقود إلى السلام الحقيقي، وانه لابد من الوصول إلى حل للفلسطينيين، ويعرض الكاتب تصورا لمستقبل الفلسطينيين في كل من شرق الاردن والضفة الغربية وغزة على النحو التالي:

١- الفلسطينيون في شرق الاردن:

ان معظم سكان شرق الاردن هم فلسطينيون، وانه لو سيطر الفدائيون الفلسطينيون على الحكم في الاردن، واقاموا جمهورية فلسطين الديمقراطية فان ذلك سيحل المشكلة، اذ سوف يكون لهم دولتهم التي طالما طالبوا بها، وصحيح ان ذلك لن يمنعهم من المطالبة بتدمير إسرائيل ولكنها ستكون مطالبة ضعيفة، أضف إلى ذلك ان التاريخ يوضح ان انتقال الثوار إلى مقاعد السلطة والمسئولية يجعلهم أكثر مسئولية واعتدالا.

٢- الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة:

يري افنيري ان على إسرائيل ان تبحث عن السلام ليس فقط مع الدول العربية، ولكن ايضا مع ممثلي الفلسطينيين على اساس إقامة دولة عربية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى إسرائيل ان تبدي استعدادها للتفاوض مع الفلسطينيين ايا كان ممثلوهم، ويمكن تصور قيام علاقات ودية بين الدولة الإسرائيلية والدولة العربية الفلسطينية، وان تتطور هذه العلاقات- في الامد البعيد - إلى نوع من الاتحاد الفيدرالي بينهما.

٣- ان الاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وإقامة الدولة العربية الفلسطينية هو انسب حل لمشكلة الشرق الاوسط، واكثر واقعية من اقتراح الدولة ثنائية القومية لان الدولة ثنائية القومية لا تفي بحاجة كلا الشعبين إلى إقامة دولته الخاصة به، بالاضافة إلى فشل تجارب الدول متعددة القوميات. (٤٨)

موقف الائتلافين الحزبيين الكبيرين في إسرائيل إزاء مفهوم «الدولة الفلسطينية»:

لا ترد أية إشارة في البرنامج الانتخابي لحزب العمل الإسرائيلي في انتخابات ١٩٩٦ إلى الدولة الفلسطينية، ولكن ترد مجموعة من المبادئ بشان التسوية مع الفلسطينيين على قاعدة اتفاق أوسلو وهي :

١- القدس الموحدة عاصمة إسرائيل.

٢- عدم سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

٣- نهر الاردن هو الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل، دون ان يكون هناك جيش آخر في الغرب منه.

٤- الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين يلبي حاجات الأمن والهويتين القوميتين.

٥- السيادة على وادي الاردن وشمال غرب البحر الميت وجوش عتسيون ومناطق حيوية لأمن إسرائيل.

وقد كشف يوسي بيلين أحد زعماء حزب العمل في إسرائيل عن عقد اتفاق أو وثيقة او مسودة اتفاق مع السلطة الفلسطينية ممثلة في محمود عباس «ابو مازن» حول الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وسميت الوثيقة باسم وثيقة «بيلين - ابو مازن» وقد جاء في مسودتها:

أولا: الاعتراف بإقامة الدولة الفلسطينية.

ثانيا: تقام هذه الدولة في قطاع غزة وفي ٩٥٪ من اراضي الضفة الغربية، وسيعطي الفلسطينيون مساحة من صحراء النقب عوضا عن الخمسة في المائه، وتساوي مساحتها مساحة قطاع غزة، وتدعم كتلة (ميرتس) اليسارية في برنامجها الانتخابي للانتخابات العامة ١٩٩٦ تاييد قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وينص

البرنامج الانتخابي لميرتس على «ان إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل في إطار الحل السلمي الدائم سيجعل من الممكن نشوء وضع طبيعي قائم على الفصل بين دولتين ذاتي سيادة تعيشان بسلام إحداهما مع الاخري».

وهنا يتضح الاتفاق الضمني بين رؤية العمل غير المباشرة وبين رؤية ميرتس بشان التسليم بقيام دولة فلسطينية مستقلة مع الفصل بين الدولتين باعتبارهما دولتان ذات سيادة، مع الاشارة في برنامج «ميرتس» إلى «الفصل الأمني كمرحلة انتقالية تمهد لإقامة دولة فلسطينية».

اما موقف الليكود من قيام دولة فلسطينية فانه موقف يقوم على رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة في المنطقة ما بين البحر والنهر، ويتبني فكرة «الحكم الذاتي» للسكان وليس للأرض: «ستفسح الحكومة الإسرائيلية المجال أمام الفلسطينيين لادارة حياتهم بصورة حرة في إطار حكم ذاتي، غير ان شئون الخارجية، والموضوعات التي تتطلب التنسيق ستبقي من مسئولية دولة إسرائيل، وستعارض الحكومة إقامة دولة فلسطينية» (البرنامج الانتخابي لكتله الليكود عام ١٩٩٦).

ومبدأ الحكم الذاتي الذي يتبناه هنا (نيتانياهو) هو احياء تاريخي لفكرة (جابوتينسكي) منذ الثلاثينيات، وهو الموقف الذي تبناه بيجن في مفاوضاته مع السادات هروبا من تنازله عن الضفة الغربية في اتفاقات كامب ديفيد.

ولقد اوضح نيتانياهو موقفه من الدولة الفلسطينية في كتابه «مكان تحت الشمس» (ص٣٩٥) بقوله: « لقد اعتاد الفلسطينيون حالة من عدم وجود حدود لما يستطيعون الحصول عليه من حكومة إسرائيل، وهم لا يرضون باقل من دولة فلسطينية مستقلة على كامل الارض، وعندما يعلم الفلسطينيون ان في إسرائيل حكومة ترفض تمكينهم من إقامة دولة فلسطينية، ستزداد احتمالات التوصل إلى اتفاق معهم حول حكم ذاتي وليس دولة».

أما التيار الديني شريك الائتلاف مع الليكود فانه يرفض في مجمله مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة، حيث يرفض الحزب الديني القومي «المفدال» تماما قيام دولة

فلسطينية، ولا يعترف بأية دولة بين نهر الاردن والبحر المتوسط، ويقبل بالحكم الذاتي الفلسطيني فحسب ويعارض حق الفلسطينيين في العودة.

أما حزب (اجودات يسرائيل) فقد مر موقفه من هذه القضية بتناقضات حادة: ففي انتخابات عام ١٩٨٨ عندما فاز حزب العمل الإسرائيلي أعلن عن تأييده للانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة ، بل وأيد قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وأعرب عن استعداده لتأدية تحية العلم لهذه الدولة، ثم تراجع تماما عن هذا الموقف، وانتهج موقفا مناقضا بعد تآلفه مع حركة (حبد) الحسيديه، ورفض مبدأ الانسحاب من المناطق المحتلة، ومبدأ قيام دولة فلسطينية انسجاما مع اطروحات زعيم حركة (حبد) الذي يؤمن بمفهوم (أرض إسرائيل كاملة).

وقد برز هذا التأرجح أيضا في مواقف حزب «شاس» الذي ابدي مرونة كبيرة في هذا الموضوع في عام ٨٣ ثم اتجه بعد عام ١٩٨٨ إلي انتهاج مواقف متشددة بعد ان لمس توجهات الناخب الإسرائيلي، وخاصة قاعدته من اليهود الشرقيين المتشددين ذوي التوجه اليميني، وعندما فاز حزب العمل في انتخابات ٩٢ اظهرت حركة (شاس) تساهلا في هذا الشأن بإعتبارها شريك الائتلاف مع حزب «العمل»، وانسجاما مع توجهاته أيدت الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة، ولم تعارض فكرة قيام دولة فلسطينية، ولكنها عادت مرة اخرى إلى التشدد بعد انتخابات ٩٦ انسجاما مع توجهات الليكود، فعارضت مبدأ الانسحاب، ومبدأ إقامة دولة فلسطينية، وأيدت فكرة الحكم الذاتي (الليكودية).

أما أحزاب الإئتلاف اليميني الأخرى فتتفق، هي الاخرى، مع هذه الرؤية فحزب (الطريق الثالث) مثلا يري انه في المناطق الآهلة بالسكان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة يقام حكم ذاتي فلسطيني مستقل مجرد من السلاح، وفقا لشروط تتطلبها اعتبارات أمن إسرائيل، وحزب (يسرائيل بعليا) هو الآخر يري «الاعتراف بتاسيس حكم ذاتي فلسطيني»، لكن الأمن الكلي في مثل هذا الكيان يجب ان يبقي في يد إسرائيل، ويعارض حزب (يسرائيل بعليا) ايضا إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ويتضح مما سبق ان هناك هامشا من اطياف الفروق الايديولوجية إزاء فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة بين كل من حزب العمل وحزب ميرتس والتي لا ترفض فكرة قيام هذه الدولة منزوعة السلاح، مع اتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة لأمن إسرائيل، والابقاء على المستوطنات كحزام أمني في المناطق الحساسة يطوق التجمعات السكانية الفلسطينية، ويحول بينها وبين امكانية تهديد أمن إسرائيل، وكان هذا هو جوهر اقتراح باراك على عرفات في كامب ديفيد الفاشلة ، من ناحية، وبين مواقف الائتلاف الحكومي الحالي بزعامة شارون الذي يري عدم التسليم بقيام دولة فلسطينية تحت أي ظرف من الظروف، وكل ما قدمه هو ٤٢٪ من الأراضي الفلسطينية لحكم السلطة الفلسطينية ، مع المضي قدما في تأمين التوسع الاستيطاني، والسيطرة العسكرية الإسرائيلية على المناطق التي يري الليكود انها يمكن ان تكون مصدرا لانطلاق جماعات المقاومة الفلسطينية المسلحة. [٤٩]

وقد يرجع هذا التشدد الرافض لقيام كيان فلسطيني مستقل إلى ان غالبية المجتمع الإسرائيلي مازالت تعتقد ان هدف القضاء على دولة إسرائيل لم يختف تماما من فكر العرب، وان السلطة الفلسطينية تتبع «سياسة المراحل» تجاه الدولة اليهودية لتحقيق هدفها من تحرير فلسطين، كما يري بعضهم ان إقامة دولة فلسطينية في جزء من اراضيها لن يرضي العقائديين المتطرفين، وخاصة المسلمين الاصوليين الذين سوف يواصلون استخدام (الارهاب) ضد إسرائيل وضد المعتدلين الفلسطينيين.

ومن ناحية اخرى لا يستبعد فريق من الإسرائيليين احتمال انهيار السلطة الفلسطينية لعجزها عن حل مشكلات الدولة بعد قيامها بسبب قلة مواردها، ونقص الاستثمارات الخارجية، وعدم كفاية المعونات الدولية، أو فشلها في توطين النازحين الفلسطينيين واللاجئين من سكان المخيمات، كما أن تأثير إقامة دولة فلسطينية مستقلة على عرب إسرائيل يثير مخاوف كثير من الإسرائيليين، خاصة مع ما ظهر من تزايد احساسهم (عرب إسرائيل) بالإعتزاز الوطني منذ إقامة السلطة الفلسطينية الوطنية.

ومن الواضح انه بالرغم من ان هذه المخاوف والشكوك مبالغ فيها وغير معقولة فإنها لا تزال تتحكم في مواقف إسرائيل تجاه الكيان الفلسطيني، وتنعكس فيما يرونه ضروريا من قيود على الدولة الفلسطينية (في حال انشائها) [٥٠]، ومن الثابت ان هذه المخاوف ذاتها هي التي شكلت الراي العام الإسرائيلي الذي جاء بشارون ومعه كل تراث اليمين الإسرائيلي بتطرفه وتجاهله للوجود الفلسطيني، والذي استطاع في فترة زمنية محدودة ان (يجمد) عملية التسوية تجميدا تاما، بل واتجه خطابه وسلوكه حاليا إلى احتمال نسف عملية التسوية على المسار الفلسطيني بالعودة إلى احتلال مناطق السلطة الفلسطينية وطرد ممثليها خارج ارض فلسطين.

ورغم وضوح الموقف «الشاروني» المتطرف على هذا النحو، إلا اننا لا نفترض ان حكومة باراك السابقة تمثل «النقيض الموضوعي العادل»، فبالرغم من بعض اوجه الخلاف التكتيكي المرحلي بين هذين التيارين الرئيسيين، فان الحل الذي يطرحه كل منهما لا يلبي هدف الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على كافة اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، فثمة توافق عام في المواقف الإسرائيلية على عدة مبادئ، أهمها ما يلي:-

❖ لا عودة لإسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.

❖ إن نهر الاردن يمثل حدود إسرائيل الشرقية (الأمنية أو السياسية).

❖ يجب ان يكون الكيان الفلسطيني منزوع السلاح، ولا ينشئ جيشا، ولا تدخله قوات اجنبية، ويكون جيش إسرائيل هو الجيش الوحيد الذي يتاح له ذلك وأن يتولي مهام الدفاع، وتسيطر إسرائيل على المجال الجوي الفلسطيني.

❖ يكون هذا الكيان ناقص السيادة محدود السلطات، وبوجه خاص يمنع عليه عقد اتفاقات عسكرية، ويظل مرتبطا بإسرائيل (مع الاختلاف بشان طبيعة هذه الروابط).

❖ تبقي معظم المستوطنات الإسرائيلية (مع الاختلاف حول ضمها لإسرائيل أو

ابقاء بعضها تحت السلطة الفلسطينية) .

❖ تظل القدس الموحدة والموسعة عاصمة إسرائيل، وخاضعة لسيادتها المنفردة.

❖ توضع ضمانات كافية لسيطرة إسرائيل على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية.

❖ رفض مبدأ عودة (اللاجئين) الفلسطينيين إلى إسرائيل، وتنظيم عودة (النازحين) إلى الكيان الفلسطيني حتى لا تشكل كثرتهم وتوطينهم خطرا على أمن إسرائيل. (٥١)

المبحث الخامس

الوجود الفلسطيني.. نظرة مستقبلية

منذ ان تولي شارون الحكم في إسرائيل وتشيع في خطابه السياسي مقولات التعالي التي تؤكد مرارا على انه ما عدا بعض التغييرات الطفيفة حول الهوامش، تنوي حكومته مواصلة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة إلى نهاية فترة حكمها، واستبعد شارون ازالة المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، واكد مجددا التزامه بمواصلة توسيع المستوطنات القائمة تحت ستار الاستجابة لمتطلبات (النمو الطبيعي) لحوالي ربع مليون مستوطن يقيمون هناك بالفعل، وقد حض عرفات والفلسطينيين على التخلي عن أية امال لا تزال تراودهم بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، والقبول بدلا من ذلك بما وصفه بـ « معاهدة عدم اعتداء بعيدة المدي»..

واعلن شارون خلال زيارة قام بها اخيرا إلى وادي الاردن برفقة كل اعضاء حكومته بان «وادي الاردن سيبقي إلى الابد تحت السيادة الإسرائيلية» واضاف انه «عندما اتحدث عن الوادي» فانا لا اعني مجرد شريط ضيق بل الشريط الأمني الشرقي الذي تشكل حدوده الغربية سلسلة التلال الواقعة غرب طريق آلون».

وتحظي سياسات شارون بتأييد واسع وسط الإسرائيليين، بما في ذلك اليسار الإسرائيلي الذين يعتقدون بأن الفلسطينيين خانوهم عندما أطلقوا إنتفاضة الأقصي ردا على اقتراحات باراك التي ذهبت - في اعتقادهم - إلى مدى بعيد في اتجاه هدف الدولة الفلسطينية. (٥٢)

وفي السابع والعشرين من ابريل ٢٠٠١ ألقت ليمور ليفنات (وزيرة التعليم في إسرائيل، واحدى الوجوه المتطرفة الصاعدة في الليكود)، خطابا أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني، مليئا بالنقد القاسي لاتجاهات ما بعد الصهيونية وللفلسطينيين الساعين إلى حق تقرير المصير، بقولها «ان الطريق السياسي الذي

أوصلنا إلي مفترق الطرق الذي نقف فيه الآن» تقصد طريق التسوية السلمية»، كان طريقا مليئا بأخطاء ملاحية، وسوء حسابات للاتجاه السليم، ورؤية قاصرة، ساقتنا إليها رجال أعياهم الإرهاق، و تحركوا تحت تأثير مثالية طائشة، وسذاجة فارغة «ثم أوضحت بجلاء مقصدها بقولها» في السادس من فبراير من ذلك العام (تقصد يوم فوز شارون في الانتخابات الأخيرة) أظهر الشعب الإسرائيلي بوضوح لا لبس فيه انه يعرف الطريق (إلى المستقبل) وانه ترك الطريق الذي قاد من أوسلو إلي الفوضي والدمار...»، وإنطلاقا من هذه المقدمة قدمت ليفنات فكرتها الجوهرية عن الطريق البديل الآخر ، وهي ان على إسرائيل ان تكف عن السعي المتعجل لتحقيق السلام مع جيرانها وان تنتظر إلي أن تحقق بالفعل شروط السلام الحقيقي إلى أن وصلت إلى القول بأنه «ليست هناك فرصة لقيام دولة فلسطينية على ارض ١٩٦٧».(٥٣)

والسيدة ليمور ليفنات وزيرة في حكومة اريئيل شارون التي نالت ثقة الكنيست الإسرائيلية بغالبية ٧٢ صوتا من اصل ١٢٠، وضمت تشكيلة من صقور العمل والليكود و«شاس» إلى «المهاجرين الروس»· والسؤال الذي يفرضه الشاهدان السابق ذكرهما من خطاب كل من شارون وليفنات : ما هو جوهر التصور الإسرائيلي المستقبلي للوجود الفلسطيني وللسلام الذي يمكن ان تطرحه مثل هذه الحكومة بتركيبتها السياسية على هذا النحو؟!!

يمكن القول بأن اليمين الإسرائيلي الذي يحكم الآن في إسرائيل تقوم سياساته على اساس ان السلام بعيد الاحتمال، ويري ان الوضع الراهن يمكن ان يستمر سنوات عدة، على ان يكون تعليل ذلك قائما على كونه وضعا مؤقتا، لانه في اللحظة التي تتبني إسرائيل صوغ سياسة تفاوضية دائمة فان انقلابا عميقا سيحدث في العقل الصهيوني.

ويتبني الإسرائيليون مفهوما يقول: ان ردع العرب من شأنه ان يؤدي بهم إلى التسليم بالأمر الواقع، والتسليم يؤدي إلى السلام بالمفهوم الإسرائيلي، والطريقة الوحيدة لاقناع العرب بصنع السلام هي رؤية إسرائيل قوية (٥٤)، غير أن قوة «إسرائيل شارون» في الحصار والتجويع والقصف والخطف والفصل أحادي الجانب، منيت بالفشل الذريع أمام مقاومة الانتفاضة لمحاولات كسر الإرادة الوطنية وتجاهل

الحقوق المشروعة.

والثابت هنا أن الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة يملكون الاستعداد والإرادة للمضي في الطريق الذي اختاروه لمدة طويلة، مادام تكرار النصر اللبناني يراود قلوبهم وعقولهم، بيد ان الإرادة الفلسطينية و مرجعيتها العربية، وقدرتها على تجاوز الضغوط الإسرائيلية والامريكية والاوروبية هي التي تملك استثمار هذه الارادة أو اجهاضها.

وذلك ليس صعبا بحال في ظل تصاعد غطرسة شارون كما بدا في ملف الاستيطان، وعزمه السماح لليهود بالصلاة في باحة المسجد الأقصى، إضافة إلي الموقف العربي المتقدم قياسا بالماضي، كما ظهر خلال قمة عمان، وفوق ذلك كله، هناك الموقف الدولي الآخذ بالاحتكاك مع الولايات المتحدة - الحليف الاستراتيجي الأول لإسرائيل- كما هو الحال مع روسيا والصين. (٥٥)

وما من شك في انه لا طائل من وراء تمنية النفس بأن شارون سوف يتغير، وليس في الامكان التقدم على المسار الفلسطيني وحده بمعزل عن سائر المسارات العربية الأخرى، إلا بقبول مبدأ المرحلة الانتقالية الطويلة المدي، وتكريس حالة (البانتوستان) مع الاستمرار في الاستيطان . فليس لدى شارون برنامج سياسي آخر.

ولا تهدف مناوراته إلا إلى كسب الوقت، وتوسيع هامش المناورة الدولية لقمع الانتفاضة أو لابقائها في حدود الممكن تحمله إسرائيليا لفترة طويلة، ولن تؤدي ايه اقتراحات تكتيكية إلي أكثر من وقف الصراع المسلح والتفاوض من جديد من دون شروط، وهناك من يعتقد ان في الإمكان العودة إلى تنفيذ إسرائيل التزاماتها في اتفاقات أوسلو المتعاقبة، لكن من الواضح ان هذا الملف قد اغلق في نظر شارون.

يجب إذاً مواجهة هذه الحكومة وسياساتها، ولا يستطيع الفلسطينيون القيام بذلك وحدهم، وهذا يعني تقديم الدعم المالي والمعنوي للشعب الفلسطيني، كما يعني ايضا تحمل المسئولية السياسية معه على اساس برنامج سياسي ملزم قد يساهم في اسقاط حكومة شارون أو محاصرتها جديا على الاقل. (٥٦)

ولن يكون هناك أي امل في حصول الفلسطينيين على المساواة والعدل حتى تفهم الانتفاضة في العالم قاطبة، وفي الغرب على نحو خاص، بإعتبارها انتفاضة مدنية ضد اضطهاد استعماري، وقد انتهجت الحكومة الإسرائيلية بنشاط خلال الفترة الماضية سياسات متوازية سواء في الأراضي المحتلة أو في الخارج: ففي الداخل: اتجهت سياسة شارون إلى ضرب الفلسطينيين بكل وسيلة ممكنة بما يجعل حياتهم لا تطاق ويؤدي إلي عزلهم، ومنطق هذه السياسة، كما تناولها الباحث الفلسطيني نور مصالحه بالتحليل: هو ان الصهيونية كانت دائما تريد مزيدا من الارض وعددا اقل من العرب، فمن بن جوريون إلى رابين وبيجن وشامير ونيتانياهو وباراك والان شارون يوجد تواصل ايديولوجي غير منقطع ينظر فيه إلى الشعب الفلسطيني كـ (حال غياب)، على اعتبار انه إذا كان لليهود كل الحقوق في «ارض إسرائيل» فان أي شعب غير يهودي هناك لا يتمتع باي حقوق اطلاقا.

اما في الخارج فقد افلحت السياسة الإسرائيلية في فرض خطاب اعلامي زائف يطرح صورة زائفة لما يجري في الأراضي المحتلة، وفي عالم معولم، تكاد السياسة والاعلام تكونان متكافئتين، لم يعد بامكان الفلسطينيين ان يتهربوا من مهمة جعل حقهم المشروع واضحا بسهولة للعالم، ولا شك في ان بامكان شعب قاسى الظلم على مدي قرن ان يتوصل إلى سياسة اعلامية مناسبة، ومن ثم فالمطلوب هو ارادة يتم اعادة توجيهها واعادة تركيزها على تحقيق الانتصار على الاحتلال العسكري والتشريد على اساس قومي وديني. (٥٧)

والى جانب هذا التوجه ينبغي الاسترشاد بعدة حقائق وبديهيات تاريخية، من شأنها المساهمة في تحديد مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، وآلياته المستقبلية وتقوم على الاسس التالية:

١- ان الصراع هو عملية تاريخية طويلة. قد يحدث بين الشعوب أو القوميات أو الاديان أو المذاهب أو الدول، ولا ينتهي الصراع بوقف القتال - الذي هو أحد اشكال ممارسة الصراع وحسب، فالسلام ليس هو انهاء حالة العداوة السياسية والعسكرية أو غياب حالة الحرب، بل هو وضع دولي تجد فيه كل الدول الأطراف فائدة لها من

استمراره والمحافظة عليه، ولا تجد سببا يدعوها لتغييره أو انهائه، فالسلام بين الدول يتطلب استفادة كل الدول المشاركة في صنعه. والتاريخ يزدحم بنماذج التسوية التي فرضت على دولة ما، ولكن سرعان ما انهار هذا البناء عندما استعادت هذه الدولة قوتها وليس تاريخ الحرب العالمية الثانية ببعيد. ان انهاء الصراع ينبغي ان تتوفر له رغبة الأطراف في ذلك بمعنى ان استمرار الصراع يصبح أكثر تكلفة من الناحيتين المادية والمعنويةمن الأضرار المترتبة على وقفه. ويصبح استمراره يوجد من الخسائر ما يزيد على تلك الناجمة عن حله، كما ينبغي ان يتوفر فيه عنصر العداله وشعور كل طرف بانه استفاد - أو أُضير - بقدر مماثل للأطراف الاخري، وهذا الشعور المتساوي بالاستفادة أو الخسارة يضع اساسا متينا لسلام عادل ومستقر.

٢- ان تاريخ المجتمعات في حركة مستمرة. تقدم وتدهور، صعود وهبوط، وحركة التاريخ لا تتوقف، والزمن عنصر محايد يخدم فقط اولئك الذين يعملون اكثر، ولا يوجد وضع ثابت أو مستمر في التاريخ إلا بقدر توافر واستمرار الاسباب والظروف الموضوعية التي تسنده، وان الكثير من الاحداث قد انتهت على غير ما تصور من بدأوها وخلافا لمعتقداتهم ورغباتهم، فالواقعة الاجتماعية أو الحادثة السياسية - بغض النظر عمن يصنعها - تصبح لها حياتها الخاصة وتفاعلاتها الذاتية وتطرح تأثيراتها على القوى والجماعات المختلفة .

ومن هنا فان وظيفة رجل الدولة في كل مرحلة ان يبحث عما هو ممكن ومتاح في ظل الظروف القائمة وفي إطار الإمكانات المتاحة أو التي يمكن توفيرها. ولا يعني هذا بالضرورة القبول الأعمى بالأمر الواقع، بل يعني ضرورة تفهم هذا «الأمر الواقع» والتعامل معه موضوعيا وصولا إلى قبوله أو تغييره، وكثيرا ما يكون الرفض هو اسهل الحلول واكثرها هروبا من مواجهة المسئولية واقلها ثورية في الحقيقة وبالذات عندما لا يرتبط بتقديم بديل أو استراتيجية اخرى لما يرفضه الانسان.

ولكن يبقي القول ان الوصول إلى تسوية تعكس ظروف مرحلة ما ينبغي أن لا يغلق الباب أمام المستقبل، وان عظمة رجل الدولة الحقيقي تكون في كيفية مواجهة مشاكل الحاضر دون ان يحكم على المستقبل بالجمود، وان لا يكون في حل مشكلات وصراعات

الحاضر ما يمنع الاجيال القادمة من تحقيق آمالها وتطلعاتها في ظل ظروف مختلفة، وهذه هي العبقرية السياسية.

٣- ان فهم أي ظاهرة تاريخية لا يتم من فراغ فالحدث التاريخي جزء من تيار اشمل يضمه ويضم غيره من الاحداث، ومن ثم فان التحليل العلمي ياخذ في اعتباره الماضي والحاضر والمستقبل، ويضع الظاهرة المراد تقييمها في هذا الاطار بحيث توضع في محلها من التطور التاريخي. (٥٨)

خاتمة

❖ ان التاريخ لا يعلم الناس شيئا، لكنه يعاقبهم ان لم يستخلصوا الدروس منه، فان كان من البديهي القول بان الحق الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة يتطابق مع كل مرجعيات الشرعية والقانون الدولي، فانه لمن نافلة القول كذلك ان الشرعية وحدها بمعزل عن عوامل القوة وأوراق الضغط المؤثرة لا تعيد حقا لشعب، أو تصون هويته القومية.

❖ جوهر البناء الفكري الصهيوني، في كل أصوله وفروعه وتنويعاته الشكلية يقوم منذ هرتزل وحتى شارون على عقيدة راسخة تنفي الوجود الفلسطيني، وتستبعد نهائيا فكرة وجود دولة فلسطينية مستقلة بين نهر الاردن والبحر المتوسط، ولا يستثني من هذا الاجماع العقائدي أي تيار صهيوني، بما في ذلك ما يسمى «بحمائم اليسار الصهيوني: رابين - باراك»، فما طرحه اليسار الإسرائيلي بمشاركة امريكية فيما عرف «بصيغة أوسلو» لم يتجاوز - على أرض الواقع- تصورات اليمين المتطرف لاطار التواجد الفلسطيني في الأراضي المحتلة، فلا وجود لمصطلحات نحو: (الدولة الفلسطينية)، (السيادة)، (القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية)، (عودة اللاجئين) في المعجم السياسي الإسرائيلي قاطبة.

❖ منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ٩١ ابتعد العقل العربي تدريجيا عن ادراكه للصراع مع الكيان الصهيوني بوصفه (صراع وجود)، وتحول الصراع في المنظور العربي إلى (صراع حدود)، وقد لقي هذا التغييب للجوهر الوجودي للصراع ترحيبا من إسرائيل وامريكا والمجتمع الدولي عموما، إلا ان هذا الترحيب الإسرائيلي - الامريكي لم يدفع بإسرائيل إلى ملاقاة العرب في منتصف الطريق، أو بتعبير أدق، لم يدفع بها إلى القول دون تحفظ بان الصراع مع العرب صراع حدود، وان عليها ان تقبل بما قبل به العرب من حدود (حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧). [٥٩]

❖ ينبغي توجيه جهود الانتفاضة إلى مسارين متكاملين احدهما (على الارض) من خلال الصمود أمام آلة الحرب الصهيونية، والاخر (في الخارج) بطرح جوهر الصراع العربي الإسرائيلي على حقيقته أمام الرأي العام العربي والاسلامي والغربي لكسب المساندة الدولية للحق الفلسطيني، بعد ان اصبحت (الصورة) و(تكنولوجيا الاتصال) أحد أهم العوامل المؤثرة في توجيه الرأي العام وبالتالي صنع القرارا السياسي.

❖ ان الصراع في الأراضي المحتلة في الوقت الراهن هو)صراع ارادة(، فاذا انتصر شارون فهزيمة المشروع الفلسطيني ستكون أفدح بمراحل من الهزيمة العسكرية، فسيترتب عليها دخول هدف «الدولة الفلسطينية» في غياهب النسيان لسنوات عديدة قادمة، والمطلوب هو دعم القدرة الفلسطينية عربيا واسلاميا ودوليا حتى يمكن مواجهة شارون في ميدان السياسة بعد فشله - حتى الآن - في حرب المقاومة على الارض.

❖ هناك خطابان مميزان للبنية الفكرية الصهيونية المراوغة إزاء فكرة «الدولة الفلسطينية»، أولهما: (الخطاب الايديولوجي الثابت) في استبعاده لفكرة قيام هذه الدولة، والاخر: (خطاب رومانسي مثالي) يتبناه عناصر من النخبة الإسرائيلية (اساتذة جامعة - صحفيون - رجال قضاء) يرى امكانية حصول الفلسطينيين على حقهم في ادارة شئونهم بانفسهم كنوع من تفريغ الضمير، دون ان يقترب من المفهوم الفلسطيني لفكرة «الدولة الفلسطينية المستقلة».

❖ رغم ان الشرارة الاولي للانتفاضة كانت تدنيس شارون للحرم القدسي، إلا ان أسبابها الاخرى كانت كأمنه في الشارع الفلسطيني، الذي بلغ يأسه الذروة ، بعد تيقنه من قصور صيغة أوسلو التفاوضية في تحقيق غايته القومية بقيام دولته المستقلة، وقد كان من أبرز نجاحات هذه الانتفاضة التي عابها عدم التخطيط المسبق، إعلاء سقف المطالب الفلسطينية في سياق التفاوض، وبات من غير المقبول الآن العودة إلى مستوى التفاوض السابق عليها، والمطروح مستقبلا هو التفاوض حول حدود ٤ يونيو ٦٧.

الهوامش

١- نافعه ، حسن السيد: (المحرر) المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٥-٦.

٢- عوض، محمود: إسرائيل والعرب ، فائض القوة ، الحياة اللندنية ، ٢٠٠١/٤/٢٦، العدد١٣٩٢٠ ، ص٩.

٣- الحسن ، جعفر هادي : عمليات الاغتيال التي تنفذها إسرائيل والاضرار التي تسببها الانتفاضة لها، الحياة اللندنية ٢٠٠١/٣/١٠، العدد١٣٨٧٣ ، ص٨.

٤- شوقي، باهر : الانتخابات الإسرائيلية : المحددات والتداعيات، السياسة الدولية، عدد ١٤٤ ابريل ٢٠٠١، ص ٩١-٩٢.

٥- البحراوي ، د.ابراهيم: (الباحث الرئيسي). دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السلمية حتى عام ٢٠٠٠، يناير ١٩٩٨ ، ص ١٩.

٦- نافعة ، حسن السيد: المرجع السابق ، ص ٢٢-٢٤

٧- نافعة ، حسن السيد : نفسه : ص ٢٤-٢٥.

٨- طوق، جوزيف الخوري: اتفاق غزة - اريحا أولا... وماذا بعد؟ بيروت، د.ت، ص١٥٤.

٩- نافعة ، حسن السيد: المرجع السابق ، ص ٢٥.

١٠- طوق، جوزيف الخوري : المرجع السابق ، ص ٢٤٣-٢٤٤.

١١- نافعه، حسن السيد، المرجع السابق ، ص ٢٥-٢٦ . .

١٢- طوق، جوزيف الخوري: المرجع السابق ص ٢٤٤.

١٣- نافعة، حسين السيد: المرجع السابق ص ٢٦.

١٤- محمد، عبد العليم: الحكم الذاتي والاراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (٤٦)(، الاهرام ١٢٠-١٢٢.

١٥- نوار، د.عبد العزيز سليمان - العقاد، د.صلاح - البحراوي، د.ابراهيم: مؤتمر كامب ديفيد... رؤية علمية، مركز بحوث الشرق الاوسط. جامعة عين شمس ١٩٧٨، ص ٣٨-٤٣.

١٦- نافعه، حسن السيد: المرجع السابق، ص ٢٦

١٧- البحراوي، د.ابراهيم: (الباحث الرئيسي)، المرجع السابق ، ص١٣٥.

١٨- شاش، طاهر، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية (الامال والتحديات)، دار الشروق، ١٩٩٩، ص ٥٦-٥٧.

١٩- طوق، جوزيف الخوري: المرجع السابق ، ص ٣١١.

٢٠- شاش، طاهر : المرجع السابق، ص ٥٧-٥٩.

٢١- شاش، طاهر: نفسه ، راجع ص ٥٩-٦٩.

٢٢- ياسين، السيد: (المشرق)، الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (٤٤)، الاهرام، ص ١١٢-١١٣ .

٢٣- ابو العز، محمد صفي الدين: (المشرق)، الدولة الفلسطينية: حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٩١، ص ٣٥.

٢٤- ياسين ، السيد: المشرق ، المرجع السابق، ص ١١٢١١٤.

٢٥- ابو العز، محمد صفي الدين: (المشرق)، المرجع السابق، ص ٣٦.

٢٦- وليد الخالدي: ولد في القدس - استاذ الدراسات السياسية بالجامعة الامريكية بيروت ، ويعمل بمركز ابحاث الشئون الدولية التابع لجامعة هارفارد، راجع: ابو العز، محمد صفي الدين: المرجع السابق ص ٣٨.

٢٧- راجع : نفسه : ص ٣٨.

٢٨- اسعد الصفطاوي: مدير احدى المدارس الثانوية بقطاع غزة، وأعلن مشروعه هذا في يونيو ٨٩ بواسطة د.تيسير عروري المحاضر في جامعة بيرزيت. وقد ابعدته إسرائيل في ٨٩/٨/٢٤، راجع : نفسه ، ص ٣٩.

٢٩- ابو العز، محمد صفي الدين: ص ٣٩.

٣٠- راجع : نفسه : ص٤٠ .

٣١- راجع : نفسه ك ص ٤٠.

٣٢- هلال ، على الدين: مشروعات الدولة الفلسطينية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، (٢٠) ، ص ١٦-١٨.

٣٣- نفسه : ص ١٨-٢٠.

٣٤- نفسه : ص ٢٠-٢١.

٣٥- البحراوي، د.ابراهيم: بصورة العربي الفلسطيني وهدف الدولة الفلسطينية في الفكر الصهيوني، مكتبة سعيد رافت، القاهرة ١٩٨٥ن ص ٤٤-٥٤.

٣٦- نفسه : راجع ص ٥٤-٥٧.

٣٧- نفسه : راجع ص ٥٧-٦٣.

٣٨- كيلاني، عمر، السؤال المزدوج للصراع العربي - الإسرائيلي، الحياة اللندنية ٥ فبراير ٢٠٠١، العدد ١٣٨٤١، ص ١٠

٣٩- ياسين، السيد: (المشرق)، المرجع السابق ، ص ٦٠-٦١

٤٠- نفسه : ص ٦١-٦٢

٤١- ابو العز، محمد صفي الدين: المرجع السابق ، ٧٦-٧٧

٤٢- نفسه : ص ٨٣

٤٣- نفسه : راجع ، ص ٨٣-٨٤

٤٤- نفسه : راجع ، ص ٨١-٨٣

٤٥- نفسه : انظر، ص ٨٥-٨٦

٤٦- نفسه : انظر ، ص ٨٥

٤٧- ياسين ، السيد : المرجع السابق: ص ٦٣-٦٤

٤٨- هلال، د.على الدين: المرجع السابق، ص ٨٣-٨٤

٤٩- البحراوي، د.ابراهيم: (الباحث الرئيسي)،المرجع السابق ، ص ١١٥-١١٨

٥٠- شاش، طاهر ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧-٢٢٨

٥١- شاش، طاهر ، المرجع السابق، ص ٢١٨-٢١٩

٥٢- سيجمان ، هنري ، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط وتقرير «لجنة ميتشيل»، الحياة اللندنية ، ٢٠٠١/٥/١١ ، العدد ١٣٩٣٥، ص ٩.

٥٣- حرب، د.اسامة الغزالي: الوجه القبيح لليمين الإسرائيلي (١):، الاهرام، ١٢مايو ٢٠٠١، ص ١٠

٥٤- قهوجي ، حبيب: جوهر التصور الإسرائيلي للسلام لا يختلف عن السابق ، الحياة اللندنية ، ٢٠٠١/٣/١٠، العدد ١٣٨٧٣ ص ٨.

٥٥- الزعاتره ، ياسر: شارون يفشل في حرب المقاومة على الارض فهل يهزمها في ميدان السياسة؟، الحياة اللندنية ، ٢٠٠١/٤/١٩، العدد ١٣٩١٣، ص٩.

٥٦- بشاره، عزمي: الافق السياسي للانتفاضة، الحياة اللندنية ٢٠٠١/٤/١٩، العدد ١٣٩١٣ ، ص٩.

٥٧- سعيد، ادوارد: حان الوقت للالتفات إلى الجبهة الثانية، الحياة اللندنية ٢٠٠١/٤/٤. العدد رقم ١٣٨٩٨ ، ص٩.

٥٨- هلال، د. على الدين: المرجع السابق، ص١٠٥-١٠٦.

٥٩- راجع: كيلاني ، عمر: السؤال المزدوج للصراع العربي - الإسرائيلي، الحياة اللندنية، ٢٠٠١/٢/٥، ص١٠.

مصادر ومراجع

د.ابراهيم البحراوي: صورة العربي الفلسطيني، وهدف الدولة الفلسطينية في الفكر الصهيوني، مكتبة سعيد مكتبة سعيد رافت، القاهرة، ١٩٨٥.

(الباحث الرئيسي)، دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية حتى عام ٢٠٠٠، جامعة عين شمس، القاهرة، يناير ١٩٩٨م.

السيد ياسين: (اشراف)، الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، (٤٤)، ١٩٨٠.

جوزيف الخوري طوق: اتفاق «غزة - اريحا أولا» وماذا بعد؟، بيروت، د.ت.

د.حسن نافعه: (المحرر)، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

مصر والصراع العربي - الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

العلاقات الامريكية - الإسرائيلية في الابعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

طاهر شاش: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية (الامال والتحديات)، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩.

التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٩٧.

عبد العليم محمد: الحكم الذاتي والاراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، (٤٦)، ١٩٨٠.

د.على الدين هلال: مشروعات الدولة الفلسطينية، مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية، الاهرام، (٢٠)، ١٩٧٨.

د. فؤاد زكريا: العرب والنموذج الامريكي، القاهرة، دار الفكر المعاصر، ١٩٨٠.

محمد المجذوب: الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية، بيروت، معهد الانماء العربي، (سلسلة الدراسات الاستراتيجية)، (٢) ، ١٩٧٨.

د.محمد صفي الدين ابو العز: (اشراف)، الدولة الفلسطينية: حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١.

د.منير الحمش: السلام المدان، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧.


Bibliotheca Alexandrina
0206592
إصدار : مركز زايد للتنسيق والمتابعة
أبوظبي - الامارات العربية المتحدة
ص.ب : ٥٧٢٧ - تلفون : ٦٦٦٦١٣٠ (٠٠٩٧١٢) - فاكس : ٦٦٦٣٠٨٨ (٠٠٩٧١٢)